إشكالية حقوق الأجيال المستقبلية: دراسة في إحدى مشكلات فلسفة العلم

د. فاطمة رمضان عبد الرحمن عبد اللطيف [1]

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الذي مؤداه: هل تتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية ام لا؟ وبالطبع، عند شروع الباحث في الإجابة عن هذا السؤال، ينبغي عليه أن يتناول بعض المحاور المهمة، لعل من ابرزها: ماهية الأجيال المستقبلية؟ وما طببعتها؟، وموقف الفلاسفة من الحديث عن تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق ام لا؟، وأخيرا، ما الاقتراحات والحلول التي قدمها الباحث للتغلب على إشكالية حقوق الأجيال المستقبلية، نظرا لانقسام الفلاسفة حول الحديث عن تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق ام لا. ولقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن تارة، وعلى المنهج النقدي تارة أخرى. كما توصل إلى مجموعة مهمة من النتائج، لعل من ابرزها: إقرار الباحث بامكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية، ولقد أنهى الباحث حديثه بأن هذه الإشكالية بحاجة دائمة إلى حلول أخرى خلاف التي اقترحها الباحث، نظرا لطبيعتها المتجددة.

(1) مدرس بقسم االفلسفة، كلية الآداب، جامعة المنيا.

(ISSN: 2536 - 9555)

Dilemma Rights of Future Generations: A Study of One of the Problems of Philosophy of Science

Abstract:

This research aims to answer the question: Do future generations enjoy rights similar to those of current generations or not? Of course, when the researcher begins to answer this question, she should address some important axes, perhaps the most prominent of which are: What are future generations? What is their nature? What is the position of philosophers towards the question: Do future generations enjoy rights or not? Finally, what are the suggestions and solutions presented by the researcher to overcome the problem of Dilemma rights of future generations, given the division of philosophers about talking about whether future generations have rights or not. The researcher has relied on the comparative analytical approach at one time and on the critical approach at another. She also reached an important set of results, perhaps the most prominent of which are: the researcher's recognition of the possibility of future generations having rights similar to those of the current generations. The researcher concluded her speech saying that the problem permanently needs solutions other than those solutions proposed by the researcher due to its changing nature.

مقدمة:

من الملاحظ أن الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية Future Generations يتطلب منا الكثير من الاهتمام والدراسة؛ حيث إن هذا الأمر يستوجب منا مواجهة العديد من التحديات حتى يتسنى لنا تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية(1). كما أن الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية يثير الكثير من الجدل، ويجعل الكثيرين من البشر يتطرقون إلى الحديث عن الحقوق التي تستوجب حماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها(2).

هذا يعني أن الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية يعد موضوعًا من الموضوعات التي شغلت بال الكثيرين من البشر، ناهيك عن ذلك أنه يمكن اعتبار الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية نقاشًا عمليًا وليس نقاشًا نظريًا فحسب؛ نظرًا لأنه يتضمن توضيحًا لطبيعة الأدوات المعيارية التي قد تهدد حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وقد يستمر الجدل بشأن حقوق الأجيال المستقبلية ويتحدث عنه شخص تلو الآخر دون التوصل إلى نقطة اتفاق(3).

وعلى الرغم من ذلك، فقد تراءى للبعض صعوبة الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية؛ ذلك لأنهم يرون أن الحديث عن تلك الحقوق ينتج عنه جدل يتمثل في رفض بعض البشر النظر إلى الأجيال المستقبلية على أنهم سيصبحون أعضاء في المجتمع(4). غير أننا نجد أن الباحث يرى أنه من السهل الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية، ولا سيما الحقوق الأخلاقية الواجبة علينا تجاههم والمتمثلة في حقهم في الحياة على أقل تقدير(5).

وتأكيدًا على صدق ما يزعمه الباحث نجد أن الفيلسوف الأمريكي المعاصر "إيرنست بارتريدج"*"Ernest Partridge" يؤكد اهتمام البشر بالحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية، وإقرارهم بمسئولياتهم الأخلاقية تجاههم(6). علاوة على ذلك فقد تراءى له أن التساؤلات المتمثلة في: هل البشر– سواء أكانوا أفرادًا أو جماعات– قادرون على تقديم النفع للأجيال المستقبلية أم لا؟(7). وما الموقف

(ISSN: 2536 - 9555)

الأخلاقي من حقوق الأجيال القادمة؟ وما واجباتنا تجاههم وحقوقهم علينا؟ وما الذي يجعلنا نعمل من أجلهم أو على الأقل نمتنع عن التسبب في إلحاق الضرر بهم؟(8)، كلها تعد تساؤلات مهمة لأي فيلسوف أخلاقي، وكذا مهمة من الناحية السيكولوجية والاجتماعية على حد سواء(9). كما أن هذه التساؤلات تحثنا جميعًا على ضرورة الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية؛ من أجل إيضاح مسئولياتنا الأخلاقية تجاه تلك الأجيال(10).

فضلا عن ذلك، أننا لو نظرنا إلى الفيلسوفة الأمريكية المعاصرة " كريستين شرادر فريسشيت*" "Kristin Shrader-Frechett" لوجدنا أنها تؤكد على ضرورة الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية، وليس هذا فحسب بل حاولت حماية الأجيال المستقبلية من خطورة النفايات الإشعاعية الناتجة عن الطاقة الذرية التي أخبرنا عنها عالم الفيزياء النووية" ألفين واين بيرج**" "Alvin M. Weinberg"، فتوصلت إلى أن السبب الرئيس في ذلك هو معاملة البعض للأجيال المستقبلية بشكل يختلف جذريًا عن الأجيال الحالية دون أن يستند في ذلك إلى أسس أخلاقية(11).

من هنا جاءت هذه الدراسة لأجل الإجابة عن السؤال الأتي: هل تتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق كما اعتقد البعض أم لا تتمتع بأية حقوق كما اعتقد البعض الآخر؟، ناهيك عما يعتقده الباحث من أن موضوع حقوق الأجيال المستقبلية- الذي نحن بصدده الآن- يعد من أهم الموضوعات التي اهتم بها مناصرو الأخلاقيات البيئية في وقتنا الراهن، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، حيث يثير بين المتخصصين جدلًا ونقاشًا أخلاقيًا، وقانونيًا، ودينيًا، وفلسفيًا.... إلخ، وذلك لأنه يعد موضوعًا حديثًا نسبيًا.

وتكمن إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات المهمة الآتية:

1- ماهية الأجيال المستقبلية؟، وما طبيعة حقوقها؟

2- هل تتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق أم لا؟

3- ما الاقتراحات والحلول التي قدمها المتخصصون للخروج من المأزق الذي أوقعنا فيه الحديث عن تمتع، وكذا عن عدم تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية؟

ومن الملاحظ أن الباحث يعتمد على المنهج التحليلي المقارن تارة، وعلى المنهج النقدي تارة أخرى؛ لمعرفة ما المقصود بالأجيال المستقبلية؟، وما طبيعة حقوقها؟، وهل تتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق أم لا؟، وذلك من خلال عمل مقارنة بين الآراء المؤيدة والمعارضة لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية، ثم تمحيص هذه الآراء ونقدها من أجل بيان رأيه الشخصي فيها. وتحقيقًا لهذا الهدف ينبغي على الباحث تناول المحاور الآتية:

أولًا، ماهية الأجيال المستقبلية؟ وما طبيعة حقوقها؟.

ثانيًا، موقف الفلاسفة من الحديث عن الأجيال المستقبلية.

ثالثًا، حقوق الأجيال المستقبلية بين القبول والرفض: رؤية شخصية.

رابعًا، الحلول التي اقترحها الباحث للتغلب على إشكالية حقوق الأجيال المستقبلية.

أولًا:ماهية الأجيال المستقبلية؟، وما طبيعة حقوقها؟

بداية نلاحظ أنه كثيرًا ما يُستخدم مصطلح" الأجيال المستقبلية" والأجيال القادمة" "Posterity" في الصحافة والمقالات السياسية والوثائق التاريخية والأعمال الأدبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد مصطلح " الأجيال المستقبلية" مذكورًا في مقدمة الدستور الأمريكي(12). ومع ذلك، تراءى للبعض أننا لو دققنا النظر في مصطلح "الأجيال المستقبلية" لوجدناه يشكل جدلًا عظيمًا

(ISSN: 2536 - 9555)

كما أسلفنا؛ وذلك لأنهم يرون أننا عندما نتحدث عن هذا المصطلح تعترضنا بعض المشكلات لا يسعنا المقام هنا لذكرها. من ثم ينبغي علينا تحديد ما الذي نقصده بكلمة" جيل""Generation". فلو نظرنا – على سبيل المثال لا الحصر– إلى قاموس أكسفورد لوجدناه ينطوي على معنيين لكلمة جيل(13): يتمثل المعنى الأول في أن المقصود بالجيل هو مجموعة الأفراد الذين ولدوا في تاريخ معين ويمرون بظروف حياتية مماثلة، وهو ما يطلق عليه مصطلح الجيل الاجتماعي. أما المعنى الثاني فيتمثل في مجموعة الأفراد الذين يعرفون من خلال علاقتهم بآبائهم أو بوضعهم في شجرة العائلة، وهو ما يطلق عليه مصطلح الجيل الأسري(14). هذا يعني أن المعنى الأول هو الذي يشير إلى مجموعة الأشخاص الذين يولدون في نفس التوقيت، في حين يشير المعنى الثاني إلى الأشخاص الذين يكونون على درجة واحدة من التسلسل الأسري. غير أنه يتضح لنا – من خلال سياق مناقشتنا الحالية لهذا الموضوع –– أن المعنى الأول هو الأقرب إلى الصواب (15)؛ ذلك لأن المعنى الأول هو المقصود عند حديثنا عن الأجيال المستقبلية، أي الجيل الاجتماعي (16).

وعلى الرغم من ذلك، فقد ذهب البعض إلى أن كلمات مثل: "ولدوا في نفس التوقيت" تشير إلى أن هناك غموضًا يحيط بمصطلح الأجيال المستقبلية منذ البداية(17)، ولعل سبب هذا الغموض يكمن في أن مصطلح الأجيال المستقبلية هو مصطلح واسع، ويحتمل الكثير من المقاصد. كما أنه لم ينقل المعنى كاملًا. ناهيك عن ذلك، فإنه من المعروف أن البشر يتكاثرون بشكل مستمر فالكثير يولد والكثير يموت. وهذا ما يجعل البعض يتساءل عن: متى يبدأ الجيل الجديد (المستقبلي أو القادم)، وبالطبع فإن هذا السؤال المهم يشكل صعوبة وغموضًا بكل ما تحويه الكلمة من معنى(18). ومع ذلك فإننا نرى أن هذا الغموض لا

يسلب الأجيال المستقبلية فرديتهم، ولا يسحب عنهم هويتهم بأية حال من الأحوال(19).

ومهما يكن من أمر، فإن ما يشغلنا الآن هو أننا عندما نتحدث عن " الأجيال المستقبلية" فإننا نقصد بها–كما أخبرنا الفيلسوف المعاصر"روبين أتفيلد*" "Robin Attfield"– الأجنة في الشهور الأولى من الحمل والأطفال من عمر العام. بالتالي، يحدث تداخل بين الأجيال المعاصرة والأجيال المستقبلية. كما نقصد أيضا جميع الأشخاص الذين يرثون التراث البيئي الخاص بنا، وكذلك المشكلات التي قد تحدث في القرون القادمة. من هنا يتضح لنا أن المعنى الذي يقصده " أتفيلد" بالأجيال المستقبلية يتمثل في إبراز العلاقة الموجودة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وليس العلاقة الموجودة فيما بين الأجيال المعاصرين من كبار السن والمعاصرين من صغار السن(20).

لم يتوقف" أتفيلد" عند هذا الحد؛ إذ نجده يؤكد على أننا عندما نتحدث عن الأجيال المستقبلية ينبغي علينا ألا نتجاهل الكائنات الحية الأخرى، ولاسيما الحيوانات، ذلك لأنه يرى أن الحيوانات تتأثر كثيرًا بفعل ما نتخذه من قرارات. ناهيك عن ذلك، أن ما نقوم به من أفعال ومسئوليات لا تقتصر على رفاهية الإنسان بل تمتد أيضًا إلى الحيوانات(21).

وقريب من هذا المعنى هو ما نجده عند كل من أستاذة الاقتصاد " ويلفريد بيكرمان*" "Wilfred Beckerman"وأستاذة الفلسفة والأخلاقيات البيئية " جوانا باسيك**" "Joanna Pasek"؛ إذ إنهما ذهبتا إلى القول بأننا عندما نتحدث عن الأجيال المستقبلية فإننا نقصد بها الأجيال القادمة من الناس الذين لم يولدوا بعد. غير أنهما تختلفان عن" أتفيلد" في عدم إقرارهما بالتداخل الذي أقره" أتفيلد" والموجود بين الأجيال المعاصرة والمستقبلية؛ ذلك لأنهما تستثنيان الأجيال المتداخلة مع بعضها البعض من الأجيال المستقبلية(22).

(ISSN: 2536 - 9555)

كما نجد أن كلًا من" بيكرمان" و" باسيك" يهتمان بضرورة تحديد التزاماتنا الأخلاقية تجاه الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وتنظران إلى الالتزام الأخلاقي تجاههما على أنه واجب أخلاقي محض. غير أننا وجدناهما يتبنيان وجهة النظر الكانطية القائلة: إن ما هو صحيح من الناحية الأخلاقية تجاه الأجيال عمومًا والأجيال المستقبلية بصفة خاصة هو التزامنا الأخلاقي تجاههم الذي لا يمكن أن يتحدد بفعل مشاعر الأفراد أو مصالحهم الذاتية(23).

أما لو نظرنا إلى طبيعة الحقوق فإننا نقصد بها هنا الحقوق الخاصة بالبشر وليس المؤسسات أو غيرها(24). وتتمثل هذه الحقوق في الحق في العيش أو البقاء، والحق في الغذاء، والحق في الملبس والمأوى الكافي،... إلخ (25).، إلا أن البعض، أمثال: " أفنر دي شاليت"* "Avner De Shalit" قد رأي إمكانية حصر كافة الحقوق في حق تمتع الأجيال المستقبلية بحق الرفاهية الذي سوف تقدمه الدولة للأجيال المستقبلية، والمتمثل في إمداد الدولة أو المؤسسات أو ما إلى ذلك بالخدمات المتعلقة بالتعليم الحر والمدعوم والخدمات الصحية والقضاء على البطالة(26). وبالطبع تختلف هذه الخدمات التي تقدمها الدولة من مجتمع إلى آخر؛ وذلك لأن هذه الخدمات يمكن توافرها في مجتمع معين وقد يصعب توافرها في مجتمع آخر(27).

غير أننا نلاحظ انقسام الفلاسفة أنفسهم حول طبيعة هذه الحقوق؛ حيث نجد أن هناك فلاسفة، أمثال: " أفنر دي شاليت" يقر بإمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بتلك الحقوق(28)، وخص بالذكر حقوق الرفاهية(29)، لدرجة أنه رأى أنه من الواجب علينا نحن– الأشخاص المعاصرين– أن نهيئ كافة الظروف لأجل تمتع الأجيال المستقبلية بتلك الحقوق(30)، كما نجد آخرين، أمثال: "بيكرمان" والتي نظرت إلى الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية على أنه واجب أخلاقي محض كما أسلفنا، ترفض إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بالحقوق سالفة الذكر،

كما لا تريد الدخول في مناقشة تلك المسألة(31). وإحقاقا للحق وجدنا" بيكرمان" ترى أنه إذا أصر البعض على تمتع الأجيال المستقبلية بالحقوق – سالفة الذكر– كما يزعمون، فلابد لنا أن ننظر إلى هذه الحقوق التي تتمتع بها الأجيال المستقبلية على أنها حقوق أخلاقية في المقام الأول، وليست حقوقًا قانونية(32).

من ثم تراءى للباحث أن فكرة تمتع الأجيال المستقبلية تطرح– كما أسلفنا– العديد من الاعتراضات؛ حيث يرى أن هناك بعض النقاد يؤكدون على أن تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق يؤدي بالضرورة إلى عدم وضوح المسئوليات المستقبلية على المدى الطويل تجاههم، وبالتالي تصبح المسئولية غامضة وغير محددة المعالم خصوصًا إذا كانت موجهة إلى أشخاص مجهولة الهوية، وإلى أشخاص لا نعرفهم ولا نكون قادرين على معرفة سماتهم الشخصية في المستقبل. كما تراءى للباحث أن هناك نقادًا آخرين يقصرون جل همهم على رفض تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق من وجهة النظر العملية. وطبقًا لهذا الرأي، فإنهم يرون أنه من الواجب أن تكون الحقوق مقتصرة على الأجيال الحالية فحسب، ولا تجب أن تكون شاملة لكل الأجيال الماضية، والحالية، والمستقبلية على حد سواء مثلما توهم البعض(33).

ويستند من يرفض تمتع الأجيال المستقبلية إلى القول بأنهم ليس لهم وجود فعلي في الوقت الحالي. وبالتالي، فإنهم لا يتمتعون بأية حقوق أو اعتبارات أخلاقية. الأمر الذي دفعهم إلى القول بأننا لو قمنا بأية محاولة لتحسين أوضاع الأجيال المستقبلية بطريقة معينة، فإن هذا التحسن لا يمكن أن يتحقق على الإطلاق(34). وتعد" بيكرمان" و"باسيك"– كما سوف نرى– من أبرز الرافضات لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق في أي شيء. وتأكيدًا لزعمهما نجدهما يستندان إلى الرأي القائل بأن الحقوق يمكن أن تعطى لمن يوجدون بالفعل. وبالتالي،

(ISSN: 2536 - 9555)

تساءلتا باستنكار قائلتين: إذا لم يكن هناك شيء أو شخص موجود فكيف يمكن لنا أن نقر بتمتعه بحقوق؟(35).

غير أننا نجد أن الفيلسوف المعاصر" روبيرت إليوت*" "Robert Elliot" قد أخبرنا أنه على الرغم من تأكيد البعض على عدم تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق، وعدم التزام البعض بأية التزامات تجاه الأجيال المستقبلية؛ نظرًا لعدم وجود تلك الأجيال في الوقت الحالي، وكذا لصعوبة الحصول على أية معلومة تخص تلك الأجيال، إلا أنه رأى أن هناك من يؤكد على إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق، ولا توجد أية عوائق تمنعهم من إعطاء تلك الأجيال حقوقهم التي من المفترض أن يتمتعوا بها بلا أدنى شك(36). وتأكيدًا على هذا فقد ذهب: "إليوت" إلى القول بتمتع الأجيال المستقبلية بنفس الحقوق التي تتمتع بها الأجيال الحالية ولاسيما الحق في حصولها على العيش في بيئة نظيفة(37).

بالتالي، تراءى للباحث اختلاف علماء الأخلاقيات البيئية– على اختلاف مشاربهم– حول تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للحقوق التي تتمتع بها الأجيال الحالية، وكذا حول عدم الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية. الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود جدال طويل حول أحقية الأجيال المستقبلية في التمتع بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية من عدمه، لذا وجب علينا الآن معرفة موقف علماء الأخلاقيات البيئية، أو بمعنى أدق الفلاسفة، من تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية، وهذا ما سوف نتناوله عبر السطور القادمة.

ثانيًا: موقف الفلاسفة من الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية

نلاحظ مما سبق انقسام البشر إلى اتجاهين رئيسين بصدد تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية، حيث يرى أنصار الاتجاه الأول أن الأجيال المستقبلية تتمتع بحقوق في الوقت الراهن دون أن يكون لهم وجود فعلي على أرض الواقع(38). ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه هو"جورج تشيت تريميل*

""Joerg Chet Temmel" الذي أكد على تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية، مستندًا في ذلك إلى حجة مضمونها: بما أننا نعترف بأن هناك حقوقًا للأجيال الحالية، فلابد لنا أن نعترف بحقوق الأجيال المستقبلية حتى وإن لم تكن موجودة بالفعل (39). وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند" الفيلسوفة المعاصرة" أنيت باير**" "Annette Baier " التي رفضت رفضًا تامًا النظر إلى الأجيال المستقبلية على أنهم يحتلون وضعًا أقل من وضعنا نحن البشر، أو معاملتهم على أنهم أقل شأنًا منا. ولم تتوقف" باير" عند هذا الحد حيث أكدت على ضرورة تقوية الروابط الأخلاقية بيننا وبين الأجيال المستقبلية، كما رأت أننا مقصرون تمامًا بشأن الاهتمام بحقوق واهتمامات الأجيال المستقبلية(40).

كما نجد الفيلسوف المعاصر "جويل فاين بيرج" *"Joel Feinberg" يهتم بالحديث عن تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية، كما يهتم أيضا بالحديث عن مصالحهم واهتماماتهم(41). هذا يعني أن" فاين بيرج" يرى أنه مهما كانت طبيعة الأجيال المستقبلية، ومهما كانت ظروفهم، فإنه لا يمكننا التغافل عن حقوقهم ومصالحهم واهتماماتهم على الإطلاق(42).

أما الاتجاه الثاني فيؤكد أنصاره على عدم تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق مستندين في ذلك إلى القول بأن الأجيال المستقبلية لا تتمتع بالوجود الفعلي في الوقت الحالي، من ثم تراءى لأنصار هذا الاتجاه أن الاعتراف بتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية يعد أمرًا غير مناسب بالمرة(43). ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الفيلسوف المعاصر"جورج تشيت تريميل"" الذي عدل عن رأيه – سالف الذكر– وأكد على استحالة تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق أيضا(44). كما يلاحظ الباحث أن "ريتشارد دي جورج**" Richard De "George" قد سار على درب" "تريميل"؛ إذ أكد على استحالة تمتع الأجيال

(ISSN: 2536 - 9555)

المستقبلية بأية حقوق أيضا، كما تراءى له أننا لا ندين بشيء لهم وليس علينا أية التزامات تجاههم؛ ويرجع ذلك لسبب بسيط هو أنهم ليسوا موجودين الآن، كما أن القول بتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق – كما يتوهم البعض– يتطلب وجود الأجيال المستقبلية على أرض الواقع (45) وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند" نورمان كير***" "Norman Care " الذي رأى أننا لسنا ملتزمين برعاية الأجيال المستقبلية، ولا يوجد رابط محبة بيننا وبينهم، وأن اهتماماتهم لا تهمنا. كما لا يوجد رابط مجتمعي يربطنا بالأجيال المستقبلية. وأننا لا نشعر بوجود تحفيز أو حس إنساني ومجتمعي مشترك فيما بيننا وبينهم (46).

بالتالي، يمكننا القول بأن هناك اتجاهين– لا ثالث لهما– قد تحدثا عن حقوق الأجيال المستقبلية: أولهما، هو المؤيد لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية، ويستند هذا الاتجاه إلى مجموعة من الحجج لتدعيم رأيه. وثانيهما، هو الاتجاه المعارض لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية، ويستند هذا الاتجاه أيضا إلى مجموعة من الحجج لتدعيم رأيه؛ لذا ينبغي علينا أن نعرض لهذين الاتجاهين، ولأهم الحجج التي استند إليها كل اتجاه، ثم نعرض بعد ذلك لرأينا الشخصي في هذين الاتجاهين، وأيهما نؤيد؟، ولماذا؟، وهذا هو ما نبسطه خلال السطور الآتية.

1– الاتجاه المؤيد لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية.

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدد من الحجج التي تدعم رأيهم المؤيد لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية، ولعل من أبرز هذه الحجج ما يلي:

(أ) حجة المسئولية الأخلاقية.

يرى أنصار هذه الحجة أننا مسئولون مسئولية تامة عن الأجيال المستقبلية. وتأكيدًا لصدق زعمهم فقد رأى أنصار هذه الحجة أن هناك تطورين عالميين مهمين جعلا المسئولية تجاه الأجيال المستقبلية مفهومًا رئيسًا من المفاهيم الأخلاقية والسياسية على حد سواء هما: الأول، هو التزايد المستمر في تعداد السكان وما يمكن أن ينتج عنه من آثار. أما الثاني فيتمثل في التزايد المستمر في الاستغلال البشري للموارد الطبيعية. ناهيك عن ذلك أن الاستغلال المستمر لموارد الطبيعة- المتمثلة في التربة، والمياه، والطاقة،..إلخ- لا يؤثر على الطبيعة فقط بوصفها مصدرًا من مصادر الخير العام، بل بوصفها أيضا مكانًا يتم التخلص فيه من النفايات ويحدث فيه الكثير من التلوثات والغازات والأبخرة. كل هذه الأمور تمثل عبئًا على الأجيال الحالية والمستقبلية. كما تسبب العديد من الأخطار التي سوف يكون لزامًا على الأجيال المستقبلية أن تتواكب معها(47).

ولعل من أبرز الممثلين لهذه الحجة هو الفيلسوف المعاصر" ديتر بير بناخر*" "Dieter Birnbacher" الذي أصر على مسئوليتنا التامة عن الأجيال المستقبلية، والذي حاول توسيع نطاق مسئوليتنا الأخلاقية تجاههم(48). وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند الفيلسوف المعاصر" هانز جوناس**" Hans "Jonas" الذي رأى أن المسئولية تجاه الأجيال المستقبلية لم تكن خطأ أو غير مناسبة كما توهم البعض. ومن ثم وجدناه ينادي بالمسئولية الكاملة تجاه الأجيال المستقبلية(49).

طبقًا لهذه الحجة ينبغي علينا أن نكون مهيئين للاعتقاد بأننا مسئولون مسئولية خاصة تجاه أطفالنا وأحفادنا ومن يليهم، وكذلك تجاه من يأتون بعدنا في دولتنا أو ولايتنا أو قبيلتنا أو مجموعتنا العرقية أو الدينية(50). كما ينبغي علينا أن نضع في حسباننا أن مسئوليتنا الأخلاقية تجاه الأجيال المستقبلية لا تختلف كثيرًا عن

(ISSN: 2536 - 9555)

مسئوليتنا تجاه الأجيال الحالية، وأن الأجيال المستقبلية لها الحق في الحصول على الرعاية من جانبنا وأنه من الواجب علينا أن نتحمل المعاناة من أجلهم(51).

(ب) حجة الالتزام الأخلاقي.

يلاحظ الباحث ارتباط هذه الحجة بالحجة السابقة؛ إذ يرى الباحث صعوبة تحقيق المسؤولية الأخلاقية تجاه الأجيال المستقبلية في غياب الشعور بالالتزام الأخلاقي تجاههم من ناحية، وأن هاتين الحجتين: حجة المسئولية الأخلاقية وحجة الالتزام الأخلاقي حجتان متلازمتان، أو بالأحرى لا وجود لإحداهما في غياب الأخرى من ناحية أخرى. ومهما يكن من أمر فإن أنصار هذه الحجة يقرون بأن المجتمع البشري يتألف من مجموعة من الأجيال يعيش كل منهم في مرحلة سنية معينة، وأن كل مجموعة من تلك المجموعات تتطلب وجود بعض الاحتياجات والمصالح والالتزامات والحقوق(52). ولعل من أبرز ممثلي هذا الاتجاه هو"شاليت" الذي يقر بالتزامنا الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية(53)؛ ذلك لأننا نتشارك معهم في عضوية هذا المجتمع الذي نحيا فيه(54). ويتشابه" شاليت" إلى حد كبير مع" إليوت" الذي يرى أنه على الرغم من عدم وجود الأجيال المستقبلية على أرض الواقع بالفعل، إلا أنهم يتمتعون بحقوق قد يمتلكونها بالفعل، أو من الممكن أن يمتلكوها فيما بعد، وأن هذه الحقوق تمثل التزامات أخلاقية تقع على عاتقنا في الوقت الحاضر. وتأكيدًا لمدى التشابه الموجود بينهما يلاحظ الباحث أن" شاليت" نفسه يقر بقبوله لما انتهى إليه" إليوت" بشأن التزامنا الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية ومشروعية تمتعهم بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية؛ ذلك لأن " شاليت" ينظر إلى الأجيال المستقبلية على أنهم أشخاص، وأن هؤلاء الأشخاص وكلاء أخلاقيون يمتلكون حقوقًا(55).

كما أننا لو نظرنا إلى الفيلسوف المعاصر" جوهان برينمارك*" "John Brannmark" لوجدناه يقر بأن هناك العديد من الالتزامات الواجبة علينا تجاه

الأجيال المستقبلية، كما يرى أنه من الواجب علينا أن نضحي كثيرًا من أجل الأجيال المستقبلية حتى تتحقق لهم التنمية بشكل فعال (56). فضلا عن ذلك، أننا لو نظرنا إلى" جنا ثومبسون*"Janna Thomposon لوجدنا أنها تخبرنا بأننا لو قمنا بالبحث عن الواجبات اللازمة للأجيال المستقبلية، فسوف نجد أننا ملتزمون أخلاقيا بحماية حقوق الأجيال المستقبلية ليس لما قد تتميز به الأجيال المستقبلية من أهمية مستقبلية، وإنما لكونهم سوف يكونون أحفادًا لنا أو خلفاء لنا(57).

والجدير بالذكر أننا لو نظرنا إلى كل من" بيكرمان" وباسيك"، واللتين اعترفتا بعدم تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق من قبل، لوجدناهما تعترفان – ضمنيًا – بالتزامنا الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية. ولعل قولهما هذا يرجع إلى اعتقادهما بضرورة الاهتمام برفاهية الأجيال المستقبلية بدافع إنساني من ناحية، وكذا إيمانهما بأن هناك بعض النظريات السياسية المعنية بحقوق الإنسان تؤكد على ضرورة الاهتمام برفاهية الأجيال المستقبلية من أجل استمرارية الجنس البشري من ناحية أخرى(58).

وعلى الرغم من وجاهة هذه الحجة، إلا أننا نرى أن البعض يرى أن هذا الالتزام الذي تحدثنا عنه يجلب العديد من القضايا الفلسفية التي تجعل الالتزام بذلك يصبح إشكالية يصعب حلها(59). وتأكيدًا لهذا الزعم الذي يزعمه الباحث نجده يخبرنا بأن " شاليت" الذي كان يقر بالتزامنا الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية قد عدل عن رأيه– بعض الشيء–، حيث راح يؤكد لنا على أن التزامنا هذا يتعارض – بشدة– مع الالتزامات الحالية تجاه الأجيال الحالية، كما يجعل العديد من الحكومات تواجه معضلة أخلاقية(60). كما رأى أن القول بضرورة التزام الأجيال الحالية بتوفير بعض الموارد للأجيال المستقبلية سوف ينتج عنه الكثير من الصعوبات التي تمنعنا نحن البشر من تحقيق ذلك المطلب(61). وإحقاقًا للحق

(ISSN: 2536 - 9555)

فأن الباحث يؤكد على أن" شاليت" يريد أن يقول لنا: إنه من الممكن جدًا أن تكون هناك حقوق للأجيال المستقبلية، ولكنه يريد أن يخبرنا بأن هذا القول يتطلب منا أن نبحث عن الأسس الأخلاقية التي تبرر التزامنا الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية. وللأسف الشديد وجدناه يقر بأننا حتى لو بحثنا عن هذه الأسس ووجدناها فلابد أن تقابلنا الكثير من الصعوبات التي لا حصر له عند تطبيقها(62).

كما يلاحظ الباحث أن" إليوت" الذي سبق أن رأى من قبل أن القول بعدم تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق يجعلنا لا نشعر تجاههم بأي التزام، قد عدل عن رأيه ورأى أننا لو شعرنا تجاههم بالتزام فسوف يكون التزامًا أقل بكثير من الالتزامات الخاصة بالأجيال الحالية الموجودة فعليًا(63)

(ج) حجة عدم إلحاق الضرر

يلاحظ الباحث أيضا ارتباط هذه الحجة بالحجة السابقة؛ إذ يرى الباحث أن أنصار هذه الحجة يؤكدون على أهمية الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية، لدرجة أنه قد تراءى لهم أن عدم الوفاء بالالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية سوف يؤدي إلى إحداث ضرر بالأجيال المستقبلية لا محالة (64). كما يؤكد أنصار هذه الحجة على أنه من الحكمة أن يلتزم الإنسان أخلاقيًا بتجنب الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالآخرين، ولا سيما الأجيال المستقبلية. وتأكيدًا لذلك وجدنا أنصار هذه الحجة يؤكدون على أنه من الضروري للأفراد ألا يتصرفوا بطريقة يمكن أن تؤدي إلى حدوث أضرار للآخرين ولا سيما الأجيال المستقبلية. ناهيك عن ذلك، فقد ذهب أنصار هذه الحجة إلى القول بأنه ينبغي على الأفراد ألا يقوموا بأية أعمال لا تفي بالتزامهم الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية، وأنه ينبغي علينا أن نتعامل مع الأجيال المستقبلية كما لو كانت موجودة فعليًا على أرض الواقع(65).

ومهما يكن من أمر فإن هذه الحجة تنص على أن لدينا واجبًا عامًا تجاه البشر ولاسيما الأجيال المستقبلية يتمثل في عدم إلحاق الضرر بهم؛ ذلك لأنه في حال قيامنا بأفعال من شأنها أن تضر بالآخرين، فإنهم قد يتعرضون لضرر أكبر مما كان سوف يحدث لو أننا لم نقم بهذه الأفعال (66). هذا يعني أن هذه الحجة تنطوي على حقيقتين مهمتين، تتمثل الحقيقة الأولى في: أن هناك تصرفات تقوم بها الأجيال الحالية، سوف تؤثر على حياة الأجيال المستقبلية إما بالإيجاب أو بالسلب سواء حدثت تلك الأحداث أم لم تحدث؟. وبالتالي، فإن الأجيال المستقبلية قد تصاب بالضرر أو تحصل على منافع من جراء تلك الأعمال التي تقوم بها الأجيال الحالية(67). والأرجح هنا هو تحقيق المنفعة للأجيال الحالية بصفة عامة والأجيال المستقبلية التي تلينا بصفة خاصة، ليس إلا(68)' ولا يتحقق ذلك إلا بالتأكيد على الحقيقة الثانية التي تتمثل في الإقرار العلني بأن مصير الأجيال المستقبلية كلها يعتمد على قدرة الأجيال الحالية على إقناع أنفسهم بأن عليهم التزامًا أخلاقيًا بحماية احتياجات الأجيال المستقبلية، وكذلك حماية مصالحهم وعدم الإضرار بهم(69).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة " شاليت" الذي يؤكد على ضرورة المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية؛ وتأكيدًا لزعمه وجدناه ينظر إلى المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية على أنها جوهر للحقوق الإنسانية (70). كما نجد" أتفيلد" قد حرص على عدم إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، لذا نادى بضرورة تمتع الأجيال المستقبلية بتراث بيئي وثقافي سليم ومتجدد(71). وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند الفيلسوف المعاصر "مالتي كريستان جروبر*" – Malte "Christian Gruber" الذي ينظر إلى حماية حقوق الأجيال المستقبلية على أنه أمر مفيد للغاية من المنظور الاقتصادي. وتأكيدًا لزعمه وجدناه يوجه انتباهنا إلى أننا لو قمنا بحماية حقوق الأجيال المستقبلية فإننا سوف نُمكن النظام الاقتصادي

(ISSN: 2536 - 9555)

من عقد توازن اقتصادي يمكن من خلاله التعرف على جوانب النقص في المخططات الاقتصادية أحادية الجانب، كما سوف نتوصل إلى أفكار اجتماعية واقتصادية بديلة، وسوف يحدث ما يمكن أن نطلق عليه الاتصال الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المستدامة، والأخذ بمبدأ الحيطة أو الحذر "Precautionary Principle"(72).

فضلًا عن ذلك، فإننا لو نظرنا إلى الفيلسوفة المعاصرة" كريستن ماير*" "Kirsten Meyer"لوجدناها تؤكد على حدوث بعض الأمور التي تؤدي بدورها إلى تعرض الأجيال المستقبلية للضرر، منها: استهلاك واستنفاذ بعض الموارد المعينة أو الإضرار بها لدرجة أن هذه الموارد تصبح غير قابلة للاستخدام تمامًا. وتأكيدًا لزعمها وجدناها تقول: إننا بالفعل ننتهك حقوق الأجيال المستقبلية، لذا ينبغي علينا ألا ننكر حقهم في الحصول على بيئة خالية من التهديدات التي تؤثر على صحتهم وتعوق مسيرتهم في استكمال حياتهم بشكل طبيعي(73).

(د) حجة الحق في الحياة.

يرى الباحث أن هذه الحجة تتشابه أيضا إلى حد كبير مع الحجة السالف ذكرها، أقصد حجة عدم إلحاق الضرر، ولاسيما في ارتباطها بحجة الالتزام الأخلاقي؛ ذلك لأن أنصار حجة الحق في الحياة اجتهدوا كثيرًا في تقديم تفسير أوسع وأشمل لحجتهم؛ من أجل تبرير المحافظة على الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية. ومهما يكن من أمر، فإن الحق في الحياة الذي يقصدونه هنا، لا يشمل حماية الأجيال الحالية من القتل وحصولهم على جميع الموارد الضرورية لتلبية احتياجاتهم الرئيسة، ولكنه يشمل الأجيال المستقبلية، وكذا حصولهم على الموارد والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتهم وحقهم في القضاء على أية معوقات تعوق تحقيق احتياجاتهم الرئيسة(74).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة" جيمس ستربا**" "James Sterba" الذي جاهد كثيرًا من أجل تقديم تفسير أوسع وأشمل لحجة الحق في الحياة؛ ظنًا منه أن هذا التفسير سوف يبرر حاجتنا الماسة إلى تبرير التزامنا الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية. وتحقيقًا لهذا الهدف الذي يسعى إليه وجدناه ينظر إلى حق الأجيال المستقبلية في الحياة على أنه حق رئيس(75).

(هـ) حجة المساواة بين الأجيال

يرى أنصار هذه الحجة أننا لو تحدثنا عن العلاقة بين الأجيال بصفة عامة، لوجدنا أن هناك ظلمًا وعدم مساواة بين الأجيال ولاسيما بين الأجيال الحالية والمستقبلية. وتأكيدًا لزعمهم وجدناهم يؤكدون على أن الأجيال الحالية تضر الأجيال المستقبلية، إذ لم يتيحوا للأجيال المستقبلية فرصة تحقيق الرفاهية مثلهم (76). علاوة على ذلك، فإن الأجيال الحالية تمارس سلطتها على الأجيال المستقبلية، وإن الأجيال الحالية تتلاعب في مصالح واهتمامات الأجيال المستقبلية، في حين أن الأجيال المستقبلية لا تستطيع أن تمارس ذلك التأثير على الأجيال الحالية. هذا يعني أنه توجد علاقة غير متناظرة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وأن الأجيال المستقبلية ليس لديها القدرة على ممارسة مثل هذه العلاقة على الأجيال التي ما تزال على قيد الحياة. ومنطقيًا فإن الأجيال الحالية لا يمكن أن تمارس تأثيرها على الأجيال السابقة(77).

وبالتالي، تراءى لأنصار هذه الحجة ضرورة التأكيد على المساواة بين الأجيال، مستندين في ذلك إلى أن جميع البشر متساوون ويتمتعون بنفس الحقوق ولا يمكن أن نتجاهل حق جيل من أجل تحقيق مصلحة جيل آخر. كما ذهبوا إلى القول بأنه من غير الأخلاقي أن نعرض مجموعة من البشر، ولاسيما الأجيال المستقبلية، لأخطار في نظير تحقيق مصالح الآخرين. وعلى الرغم من عدم وجود شرط أخلاقي ملزم بأن نعامل الجميع بشكل متساو، إلا أن الفرد دائمًا ما يكون

(ISSN: 2536 - 9555)

بحاجة ماسة إلى أسس أخلاقية يمكن أن يستند إليها عند معاملة الناس بشكل مختلف(78).

ولعل من أبرز ممثلي هذه الحجة الفيلسوفة المعاصرة" كريستين شريدر فريشيت" والتي أصرت على ضرورة وجود مساواة بين الأجيال؛ ظنًا منها أنه لا توجد أسس أخلاقية تجعلنا نتعامل مع الأجيال الحالية بشكل مختلف عن الشكل الذي نتعامل به مع الأجيال المستقبلية(79). كما نجد الفيلسوفة" كريستين ماير" تدافع بشدة عن المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية(80)؛ إذ حثتنا جميعا على ضرورة الاعتراف بالمساواة بين حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، ورأت أننا إذا استخدمنا الموارد الطبيعية فإنه ينبغي علينا أن نضع في اعتبارنا حق الأجيال المستقبلية في هذه الموارد، وأنه ينبغي علينا أن نترك الكوكب للأجيال المستقبلية بحالة جيدة كما وجدناه من قبل(81) ونجد أيضا المناصرة والرائدة لحقوق الأجيال المستقبلية السيدة" إيدث براون ويس*" "Edith Brown Weiss"قد دافعت بشدة عن وجوب المساواة بين الأجيال بصفة عامة، ولم تكتف بذلك حيث نظرت إلى الأجيال المستقبلية على أنهم أوصياء أو رعاة للكوكب(82).

2- الاتجاه المعارض لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية.

من الملاحظ اختلاف هذا الاتجاه عن الاتجاه الذي تم ذكره من قبل؛ ذلك لأن أنصاره يستندون إلى عدد من الحجج المغايرة تماما للحجج التي استند إليها أنصار الاتجاه الذي سبق وأن تحدثنا عنه. ومهما يكن من أمر فإن من أبرز الحجج التي يستند إليها أنصار هذا الاتجاه ما يلي:

(أ) <u>حجة عدم الالتزام الأخلاقي</u>

يؤكد أنصار هذه الحجة على أن هناك عددًا لا بأس به من النظريات الفلسفية التي لا تولي أي اهتمام بالأجيال المستقبلية، بل وتقلل من محتوى الالتزامات

الواجبة تجاههم، ولا تضعهم في الحسبان على الإطلاق(83). كما ترى أنها غير ملتزمة تجاههم بتبني سياسة معينة مثل تقيد عدد السكان أو تحديده أو المحافظة على الموارد الطبيعية أو المحافظة على البيئة(84).

ومن أبرز ممثلي هذه الحجة" بيكرمان" و" باسيك" اللتان أكدتا على أن أية محاولة لتأسيس التزاماتنا الأخلاقية تجاه الأجيال المستقبلية على أساس حقوقهم سوف تكون محاولة غير صحيحة؛ مرجعتين ذلك إلى إيمانهما بحقيقة أن الأجيال المستقبلية لا يمكن أن تكون لها أية حقوق(85).

هذا يعني أنهما تريدان أن تؤكدا على عدم وجود أية التزامات أخلاقية واجبة علينا تجاه الأجيال المستقبلية(86). والجدير بالذكر، أن" بيكرمان"لم تتوقف عند هذا الحد حيث راحت تؤكد على أننا لو تبنينا وجهة النظر المتعلقة بالالتزام تجاه الأجيال المستقبلية، فسوف لا تتضمن الالتزامات الأخلاقية الواجبة على أي جيل تجاه الأجيال المستقبلية أي التزام بتوريثهم أصولًا معينة، مثل: مياه الشرب أو هواء منعش أو الموارد الرئيسة الأخرى التي لا عوض عنها(87)

وقريب من رأي" بيكرمان" هو ما نجده عند" شاليت" الذي يعتقد في صعوبة الالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية؛ ذلك لأنه يعتقد في أن القضية المطروحة هنا تتمثل في التنمية والتقدم الاقتصادي والرخاء والمزيد من فرص العمل للأجيال الحالية من ناحية، وترك بيئة نظيفة للأجيال المستقبلية من ناحية أخرى. وأن هذه القضية لا تتضمن عقد مقارنة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وإنما تتضمن عقد توازن بين هدفين مختلفين للمجتمع– أقصد التقدم والمحافظة على الموارد– الأمر الذي يعني أن هذين الهدفين يصعب تحقيقهما على أرض الواقع(88). ناهيك عن ذلك، أننا لو نظرنا إلى "توماس سوارتز*" Thomas "Schwarts" لوجدناه يؤكد على عدم التزامنا بأي شيء تجاه الأجيال المستقبلية(89)، مستندًا في ذلك إلى أننا طالما لا نستطيع أن نضر أو نفيد

(ISSN: 2536 - 9555)

الأجيال المستقبلية، فإنه لا توجد لدينا أية التزامات أخلاقية تجاههم، كما ينبغي علينا ألا نوليهم أي اهتمام(90).

(ب) حجة إمكانية إلحاق الضرر

يرى أنصار هذه الحجة أنه من الممكن للأجيال الحالية أن تنتهك حقوق الأجيال المستقبلية(91)، لدرجة أننا لا نستطيع أن نمنع عن الأجيال المستقبلية بعض الأضرار التي من المحتمل أن تصعب السيطرة عليها(92). ولعل من أبرز ممثلي هذه الحجة"شاليت" الذي يعتقد في صعوبة منع أنفسنا من إيذاء الأجيال المستقبلية، ذلك الإيذاء الذي يتمثل في الإضرار بالبحيرات والغابات، وتلويث شواطئ البحر، والقضاء على الكثير من الحيوانات والنباتات النادرة(93). وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند" ديتربيرنباخر" الذي يصرح – ضمنيًا– بموافقته على إمكانية تعرض الأجيال المستقبلية للضرر؛ حيث يعتقد في أن الشخص الذي يلحق الضرر بمن هو قريب منه أو من يعيش بجواره– بالطبع يقصد الأجيال الحالية– هو شخص سيئ. ولعل ما يؤكد صدق حديث الباحث بصدد ما يؤكده" ديتربيرنباخر"، هو أن الباحث يجد" ديتر بير نباخر" يقول: إن البعض ينظر إلى مفهوم "نيتشه" الخاص بمحبة الأجيال المستقبلية على أنه مفهوم متناقض تمامًا(94).

بناء على ذلك، يمكننا القول بأنه من الممكن أن تتعرض الأجيال المستقبلية للضرر والإيذاء قبل أن توجد على أرض الواقع الفعلي(95)، كما يمكن أن تتعرض لبعض المعوقات التي تعترض طريق حصولها على حقوقها، من ثم فلا ينبغي علينا منح أية حقوق للأجيال المستقبلية. إلا أننا نرى أن هناك البعض، أمثال:مالتي كريستان جروبر" قد طالب الأجيال الحالية بضرورة العمل من أجل تحقيق مصالح واهتمامات الأجيال المستقبلية، كما حثهم على ضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحدد معالم مستقبل الأجيال المستقبلية(96).

(ج) حجة اللاوجود

يرى أنصار هذه الحجة أن عدم وجود الأجيال المستقبلية على أرض الواقع في الوقت الحالي يمنعهم –لا محالة– من تمتعهم بأية حقوق. هذا يعني أن أنصار هذه الحجة يرون أن الحقوق تُمنح لمن هم على قيد الحياة الآن وليس لمن لم يوجدوا بعد(97). بالتالي، تراءى لأنصار هذه الحجة طالما أن الأجيال المستقبلية لم يولدوا بعد، فلا يمكن اعتبارهم أفرادًا من الجنس البشري في الوقت الحالي، كما لا يمكن أن يكون لهم وجود على الإطلاق(98). ناهيك عن ذلك، فإن هوية الأجيال المستقبلية سوف تكون هوية غامضة تمامًا(99). ولعل من أبرز ممثلي هذه الحجة" بيكرمان" و" باسيك" اللتان ذهبتا إلى القول بأنه نظرًا لعدم تمتع الأجيال المستقبلية بالوجود الفعلي على أرض الواقع، فهي لا تستحق أية حقوق(100). ولم تتوقف" بيكرمان" عند هذا الحد حيث رأت أنه نظرًا لأن الأجيال المستقبلية لم تولد بعد، فلا يمكن أن تمتلك أي شيء، أو ننسب إليها أي حق (101). وإحقاقًا للحق، فعلى الرغم من تأكيد كل من "بيكرمان"، و"باسيك"– سالف الذكر– على عدم تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق؛ إلا أننا نجدهما تستمران– كما أوضحنا من قبل– في التأكيد على أن هناك التزامات أخلاقية واجبة علينا من أجل أن نهتم بمصالح واهتمامات الأجيال المستقبلية(102).

ومهما يكن من أمر، فلو نظرنا إلى" ريتشارد دي جورج" لوجدناه يصر على أن الأجيال المستقبلية لا يمكن أن تكون لها حقوق إلا في حالة وجودها على أرض الواقع بالفعل(103). وتأكيدًا لزعمه– سالف الذكر– راح يؤكد على أنه عندما توجد الأجيال المستقبلية بالفعل تبدأ احتياجاتها في الظهور، وتظهر مصالحها واهتماماتها. وحينئذ يصبح لها الحق في المعاملة الجيدة والحق في الحصول على المنافع والخدمات المتاحة منذ وقت وجودها على أرض الواقع الفعلي. وبناء على ذلك فقد تراءى لـ" ريتشارد دي جورج" أنه لن يفيدنا كثيرًا تلك الشعارات والأقاويل

(ISSN: 2536 - 9555)

التي ترى ضرورة حماية الأجيال المستقبلية أسوة بالأجيال الحالية الموجودة على قيد الحياة بالفعل(104).

(د) حجة اللامساواة بين الأجيال

يرى أنصار هذه الحجة أنه لا توجد مساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، ولا توجد على الأجيال الحالية أية واجبات واضحة حيال الأجيال المستقبلية. وبالتالي، ينظر أنصار هذه الحجة إلى الأجيال المستقبلية على أنهم لا يتمتعون بأية حقوق مشروعة، وليس عليهم واجبات تجاه الأجيال المستقبلية (105).

من ثم تراءى لأنصار هذه الحجة أن الحديث عن العلاقات فيما بين الأجيال يطرح العديد من القضايا المهمة التي ترتبط بالظلم وعدم المساواة، فعلى سبيل المثال، فإن الأجيال الحالية التي تعيش الآن تلتزم ببعض الواجبات والمسئوليات التي لا يمكن التغاضي عنها، في حين أنه لا يمكننا تحديد حجم وطبيعة الأجيال المستقبلية نظرًا لأنهم ليسوا موجودين الآن على أرض الواقع(106). الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار عظيمة للجنس البشري من جراء الظلم وعدم المساواة بين الأجيال، وربما يعد من أبرزها: فناء الجنس البشري، والقضاء على معظم الأنواع والفصائل الأخرى(107).

ثالثًا: حقوق الأجيال المستقبلية بين القبول والرفض: رؤية شخصية

ينبغي علينا الآن السؤال عن: أي الاتجاهين على صواب: الاتجاه المؤيد لتمتع الأجيال المستقبلية لحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية أم الاتجاه المعارض لتمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق مماثلة للأجيال الحالية؟ وبالطبع، فإن الإجابة عن هذا السؤال تجبرنا على ضرورة بيان موقفنا من هذين الاتجاهين، بيد أننا نرى أن موقفنا سوف يتضح على أكمل وجه ممكن، عندما نقوم بتقييم الحجج التي استند إليها كلا الاتجاهين سالفي الذكر، وهذا هو ما يقوم به الباحث عبر السطور التالية.

ومهما يكن من أمر، فإن موقفنا يتلخص في أننا نتفق تمامًا مع الرأي الذي يؤكد على تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة- تمامًا- لحقوق الأجيال الحالية. من ثم، فلو نظرنا إلى الحجج التي استند إليها أنصار الاتجاه المؤيد لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة- تمامًا- لحقوق الأجيال الحالية، لوجدنا أنها جاءت مرتبة على النحو التالي: (أ) حجة المسئولية الأخلاقية، (ب) حجة الالتزام، (ج) حجة عدم إلحاق الضرر، (د) حجة الحق في الحياة، (هـ) حجة المساواة بين الأجيال، ولوجدنا أن جميع هذه الحجج تؤكد تأكيدًا صريحًا على تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية.

وتأكيدًا على هذا الزعم، فإننا لو نظرنا إلى حجة المسئولية الأخلاقية نجد أن "جنه ثومسبون" تؤكد ما أكد عليه الباحث- من ذي قبل- بشأن مسئوليتنا الأخلاقية تجاه حقوق الأجيال المستقبلية؛ إذا رأت ضرورة تحمل كل جيل من الأجيال واجباته وقيامه بمسئوليته تجاه الأجيال الأخرى التي تليه، أو على الأحرى الأجيال المستقبلية(108). وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند" ديتر بير نباخر" الذي يؤكد على أننا مسئولون عن أفعالنا التي سوف يكون لها وقع وتأثير على الأجيال المستقبلية، ومن ثم تراءى له أن المسئولية تعني دائما وأبدًا ما يجب تحقيقه للأجيال المستقبلية(109).

ولو نظرنا إلى الحجة الثانية المتعلقة بـ" الالتزام الأخلاقي"لوجدنا أن" جنه ثومبسون" ترى أننا ملتزمون أخلاقيًا بحماية حقوق الأجيال المستقبلية؛ لكونهم أفرادًا بشرية ويتمتعون بسمات تمنحهم قيمة ذاتية(110). كما نجد" أفنر دي شاليت"، يؤكد لنا على انشغال معظم فلاسفة الأخلاق المعاصرين بضرورة الالتزام الأخلاقي تجاه حقوق الأجيال المستقبلية، وتركيزهم التام على ضرورة وجود توازن بين الالتزامات الواجبة للأجيال الحالية وحقوقهم وبين الالتزامات الواجبة للأجيال المستقبلية وحقوقهم(111).

(ISSN: 2536 - 9555)

والجدير بالذكر أن" أفنر دي شاليت" لم يتوقف عند هذا الحد، حيث يرى أننا ملتزمون أخلاقيًا تجاه الأجيال المستقبلية؛ حيث نتشارك معهم في عضوية هذا المجتمع الذي نحيا فيه. كما يؤكد على أنه على الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث مع الأجيال غير المتزامنة معنا، إلا أنه يوجد تفاعل ثقافي مع الأجيال المستقبلية. وتأكيدًا على صدق حديثه وجدناه يوجه انتباهنا جميعًا إلى أننا لو نظرنا إلى " الاتفاق الأمريكي الدستوري الذي حدث في فلاديلفيا عام 1787م، لوجدنا في مقدمة الاتفاق" ميثاق لنا وللأجيال المستقبلية"، الأمر الذي يعني بالنسبة لنا أن من قاموا بصياغة هذه الوثيقة قد فهموا أنهم كانوا يؤثرون على الظروف الحياتية للأجيال المستقبلية(112).

أما لو نظرنا إلى الحجة الثالثة المتعلقة بـ"عدم إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية" فنجد أن المذهب النفعي يؤكد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية؛ إذ إنه يرى أن أفضل سياسة أو عمل يقوم به تجاه الأجيال المستقبلية هو ذلك العمل الذي من المحتمل أن يزيد من السعادة أو النفع للأجيال، ويقلل من الألم والمعاناة للأجيال المستقبلية. هذا يعني أن المذهب النفعي يهتم بالتوازن بين الألم والسعادة الناتجين عن القيام بعمل معين ويتم قياسه أو حسابه بالنظر إلى نتائجه بالنسبة للأجيال المستقبلية. وبالتالي، فإن المذهب النفعي يريد أن يؤكد على زيادة الخير والتقليل من الشر أو المعاناة أو الضرر الذي يلحق بالأجيال المستقبلية(113).

وإذا نظرنا إلى الفيلسوف المعاصر "آلان كارتر*" Alan Carter لوجدناه يؤكد على ما أكد عليه الباحث من ذي قبل؛ إذ يرى أنه من المستحيل أن نضر بالأجيال المستقبلية(114). وقريب من هذا الرأي هو ما نجده عند الفيلسوف المعاصر" "ستيفين إم جاردنر**"Stephen M. Gardiner" الذي يحثنا على ضرورة البعد عن ابتزاز الأجيال عمومًا؛ ظنًا منه أن الابتزاز خطر داهم يهدد

العلاقات فيما بين الأجيال. وتأكيدًا على صدق حديثه وجدناه يقول: أننا لو تجاهلنا هذا التهديد، فسوف ينتج عن ذلك عواقب وخيمة على الأجيال عمومًا(115).

ناهيك عن ذلك، نجد أن" جورج تيشت تريميل"" الذي أكد على تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية تارة، والذي عدل عن رأيه– بعد ذلك– وأقر باستحالة تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية تارة أخرى، يرى أنه حتى لو كان صحيحًا أن الأجيال المستقبلية ليس لها حقوق، فلا يصح لنا من الناحية الأخلاقية أن نلحق الضرر بهم(116).

وبالتالي، ينبغي علينا المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية وعدم إلحاق الضرر بهم، وأن نعمل من أجل إنجاز مهامنا الحالية والمستقبلية التي تهدف إلى حماية حقوق الأجيال المستقبلية من الضرر(117). وهذا لا يتحقق على أكمل وجه ممكن إلا من خلال نشر فكرة الحب بين الأجيال التي نادي بها الفيلسوف المعاصر" جون باسمور*" "John Passmore"، تلك الفكرة التي تهدف إلى نقل المحبة من جيل إلى آخر، من أجل تحقيق رفاهية الأجيال، والتي تحفز – بطريقة غير مباشرة – على أخلاقيات التعامل مع الأجيال المستقبلية(118).

ولو نظرنا إلى الحجة الرابعة المتمثلة في" الحق في الحياة" فنجد أن البعض يصر على ضرورة احترام حق الأجيال المستقبلية في الحياة– كما أسلفنا– على الرغم من عدم وجودهم على أرض الواقع بالفعل(119)، فها هو" روبيرت إليوت" الذي تأرجح في رأيه بشأن تمتع الأجيال المستقبلية كما أوضحنا من ذي قبل، يدافع عن حق الأجيال المستقبلية في الحياة بتأكيده على أن عدم وجود الأجيال المستقبلية على أرض الواقع لا يلغي حقوقهم ولا يجعلهم غير مستحقين لتلك الحقوق، وكذا بتأكيده على تشابه الأجيال المستقبلية بالأجيال الحالية وتمتعهم بنفس الحقوق التي تتمتع بها الأجيال الحالية(120).

(ISSN: 2536 - 9555)

ووصولًا إلى الحجة الخامسة والأخيرة المتعلقة بـ"المساواة بين الأجيال" فنجد أن "كريستن شرادر فريشيت" تصر – كما أسلفنا– على ضرورة المساواة بين الأجيال عمومًا، وتأكيدًا لصدق حديثها نجدها تشن هجومًا عنيفًا على من يريد أن يؤكد على لامساواة الأجيال ببعضها البعض، ولاسيما في حقها في التمتع بالحقوق. ولن تتوقف" فريشيت" عند هذا الحد، إذ إنها راحت تؤكد على أن القول باللامساواة بين الأجيال يلحق الضرر بالأقلية ويفيد الأغلبية من ناحية، كما أن اللامساواة تهدف إلى الإضرار بالآخرين من أجل تحقيق غايات البعض من ناحية أخرى(121). وقريب من هذا الرأي ما نجده عند" جنه ثومبسون" التي رأت ضرورة التعامل مع الأجيال المستقبلية على أنهم أشخاص لهم حقوق واهتمامات، كما رأت ضرورة العمل على تحقيق رفاهيتهم من خلال ما تفرضه علينا النظريات الأخلاقية والمبادئ الأخلاقية التي تضمن المساواة بين حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء(122).

ولو تركنا الحجج المؤيدة لتمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية، ونظرنا إلى الحجج الرافضة لذلك، لوجدنا أن هذه الحجج جاءت مرتبة على النحو الآتي: (أ) حجة عدم الالتزام الأخلاقي،(ب) حجة إمكانية إلحاق الضرر، (ج) حجة اللاوجود، (د) حجة اللامساواة بين الأجيال.

وبالنسبة للحجة الأولى المتعلقة بـ" عدم الالتزام الأخلاقي" فنجد أن الفيلسوفة "جنه ثومبسون" تتفق إلى حد كبير مع الباحث في ضرورة الالتزام بحقوق الأجيال المستقبلية؛ إذ إنها ترى أنه من الصعوبة بمكان تجنب التساؤلات المتعلقة بالالتزامات والأعباء المشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية(123). وعلى الرغم من ذلك وجدناها تلمح لنا إلى أن هناك من يرى أن هناك صعوبة في تفسير وتحديد تلك الالتزامات الواجبة علينا تجاه الأجيال المستقبلية، وهذا بالطبع لا ينفي إيمانها الشديد بالتزامنا الأخلاقي تجاه حقوق الأجيال المستقبلية(124).

هذا يعني أنه على الرغم من إيمان الباحث بالالتزام الأخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية، إلا أن هناك من يعترض ويرى أن التزامنا تجاه الأجيال المستقبلية بمثابة قضية من أكثر القضايا الأخلاقية صعوبة؛ ذلك لأن معظم الأفراد يشعرون بأن عليهم التزامًا أو آخر تجاه شخص ما أو مجموعة ما، غير أنهم يجدون صعوبة في توضيح طبيعة الالتزام الصحيحة(125). فها هما" بيكرمان" و" باسيك" تؤكدان على صعوبة الالتزام تجاه الأجيال المستقبلية، بمعنى أنهما تريدان أن تؤكدا على استحالة تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق على الإطلاق(126). ولم تتوقف" بيكرمان" عند هذا الحد، حيث وجدناها ترى أنه لا توجد أية اعتبارات، أو بمعنى أدق التزامات، أخلاقية تفرض على الأجيال الحالية أن ترعى حقوق الأجيال المستقبلية التي لم تأت بعد؛ ذلك لأنه ليس من الممكن– منطقيًا– أن نعتبر أن للأجيال المستقبلية أية حقوق على الإطلاق(127).

وأما بالنسبة للحجة الثانية المتعلقة بـ"إمكانية إلحاق الضرر" فنلاحظ أن " آلان كارتر"يتفق مع الباحث في عدم إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية؛ ذلك لأنه سبق وأن أكد على استحالة الإضرار بالأجيال المستقبلية، وعلى الرغم من ذلك وجدناه– في موضع آخر– يقر بإمكانية حدوث الضرر بالأجيال المستقبلية متى اتبعنا سياسات طويلة الأجل تضر بتلك الأجيال(128).

وقريب من هذا الرأي هو رأي المذهب النفعي الذي يؤكد على ضرورة أن تعود أفعالنا بالنفع على الأجيال المستقبلية، وضرورة قياس المنافع التي تعود على الأجيال المستقبلية، غير أننا نجد أن" شاليت" يخبرنا بأن هناك صعوبات لا حصر لها عند التأكيد على الرأي الذي تبناه المذهب النفعي (129).

هذا يعني بالنسبة لنا أن " شاليت" يعترض على رأي الباحث ورأي" آلان كاتر" ويقر بإمكانية تعرض الأجيال المستقبلية للضرر. وتأكيدًا لهذا الزعم يرى الباحث أن" شاليت" يخبرنا بأن الحكومات تقوم ببعض السياسات التي تؤدي إلى تحسين

(ISSN: 2536 - 9555)

رفاهية الأجيال المستقبلية، إلا أن قيامها بهذه السياسات يتضمن بعض الأضرار البيئية والأعباء الاقتصادية التي تقع على عائق الأجيال المستقبلية(130). وعلى الرغم من إقرار "شاليت" بإمكانية تعرض الأجيال المستقبلية للضرر، إلا أنه أقر بصعوبة معرفة الضرر الذي قد يقع على الأجيال المستقبلية، والذي ينتج بفعل الأشخاص أو الهيئات، أو حتى الدولة، لذا وجدناه يؤكد على أن كل ما يمكننا عمله في هذه الحالة هو تقدير ذلك الضرر الذي قد يقع على الأجيال المستقبلية ليس إلا(131).

فضلًا عن ذلك، نجد" جوهان برنيمارك" الذي أكد على ضرورة التزام الأجيال الحالية تجاه حقوق الأجيال المستقبلية، يسلم بإمكانية تعرض الأجيال المستقبلية للضرر؛ ذلك لأنه يفترض أن هناك بعض السلوكيات التي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من الأضرار الصحية للأجيال المستقبلية، وإلى جعل عدد كبير من الناس يعيشون تحت خط الفقر. إلا أنه وجه انتباهنا إلى أن أفعالنا وسلوكياتنا وحدها ليست هي المحدد الوحيد للضرر الذي قد يقع على الأجيال المستقبلية، بل هناك أسباب أخرى تتمثل في القرارات السياسية التي يمكن اتخاذها مثلًا من قبل الحكومات أو بعض الأمور الأخرى التي قد تحدث مثل الزلازل وما شابه ذلك(132).

ولو نظرنا إلى الحجة الثالثة المتمثلة في"اللاوجود" فنجد أن" روبيرت إليوت" يتفق مع الباحث في رفض هذه الحجة التي تشيع لها البعض؛ حيث يرى أن الأجيال المستقبلية سوف تأتي إلى الوجود، وسوف تتمتع بالحقوق(133). وعلى الرغم من ذلك تحدث فلاسفة كثر عن حجة اللاوجود، فها هو " أكسل جوساريز*" "Axel Gosseries" يقرر قائلًا: لا حكمة في منح حقوق لأشخاص لم توجد على أرض الواقع بالفعل. والجدير بالذكر أنه لم يتوقف عند هذا الحد بل رأى أنه لو آمن البعض بتمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق، فإن هذه الحقوق لا

تكون في موضع التفعيل، لعدم وجود الأجيال المستقبلية بالفعل كما ذكرنا مرارًا وتكرارًا(134).

بالتالي تراءى للباحث أن احتمالية وجود الأجيال المستقبلية يجعل البعض يشك في إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق، وكذا يشك في اتخاذ أي قرار بشأنهم(135). كما يطرح العديد من المشكلات الأخلاقية لعل من أبرزها: هل من الممكن أن تكون علينا واجبات تجاه أشخاص غير موجودة بالفعل في الوقت الحالي؟ والأكثر من ذلك، ما معنى أن تكون هناك حقوق لأشخاص غير موجودة؟....إلخ(136).

وأخيرًا، لو نظرنا إلى الحجة الرابعة والأخيرة المتعلقة بـ" اللامساواة بين الأجيال" فنلاحظ أن الباحث يتفق تمام الاتفاق مع أنصار هذه الحجة في وجود لا مساواة بين الأجيال كما ذكرنا من ذي قبل؛ وذلك لأن كل جيل – وخصوصًا الجيل الحالي– يسعى جاهدًا نحو تحقيق مصلحته الذاتية، سواء أكانت في المجالات الاقتصادية أو غيرها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الإضرار بالأجيال المستقبلية والجور على حقوقهم(137). وبالتالي لا تتحقق المساواة التي تشكل المحور الرئيس في العلاقة الموجودة بين الأجيال الحالية والمستقبلية (138). ناهيك عن ذلك، فإن الأجيال الحالية تلقي عبئًا ثقيلًا على الأجيال المستقبلية، الأمر الذي يترتب عليه طغيان الأجيال الحالية على الأجيال المستقبلية(139). والأمر الذي يدعونا إلى ضرورة الإصرار على الاهتمام بمساواة الأجيال الحالية بالمستقبلية؛ حتى لا يطغي جيل على آخر، وهذا هو ما أكد عليه الباحث عند تناوله لحجة المساواة بين الأجيال، واتفق معه بعض الفلاسفة فيما أراد أن يؤكده بشأن المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية

ومهما يكن من أمر، فإننا نجد أنفسنا– كما أسلفنا– أمام اتجاهين: أحدهما يؤيد تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية، وآخر

(ISSN: 2536 - 9555)

يرفض تمامًا تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية، والجدير بالذكر أن كلا الاتجاهين يستند إلى عدد من الحجج التي تؤيد رأيه، وكلاهما يرى نفسه على صواب وينظر إلى الآخر على أنه مخطئ. وبالطبع يتفق الباحث تمامًا مع أنصار الاتجاه الأول كما أكد على ذلك في أكثر من موضع، في حين يرفض الرأي الذي تبناه أنصار الاتجاه الثاني، الأمر الذي تسبب في حدوث مأزق ينبغي علينا الخروج منه.

رابعًا: الحلول المقترحة للتغلب على إشكالية حقوق الأجيال المستقبلية

توصلنا عبر السطور السابقة إلى الإقرار بإمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا للأجيال الحالية، غير أننا لاحظنا انقسام البشر بشأن إشكالية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق أم لا؟، إلى اتجاهين متعارضين إلى حد كبير. الأمر الذي أدي بدوره إلى وقوعنا في مأزق وخصوصًا عند إقرارنا بإمكانية تمتع الأجيال بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية؛ لذا ينبغي علينا التفكير في الحلول والاقتراحات التي قدمها المتخصصون للخروج من هذا المأزق الذي وقعنا فيه، بسبب إقرارنا بإمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية.

وتتمثل هذه الحلول أو الاقتراحات في:

أولًا، أن تثق الأجيال الحالية في مستقبل مشرق للمجتمع البشري بصفة عامة، وللأجيال المستقبلية بصفة خاصة. وأن تؤمن الأجيال الحالية بأن تحقيق الصالح العام يكمن في الاهتمام برعاية حقوق الأجيال المستقبلية والمحافظة على الكوكب التي تعيش فيه(140). غير أن الباحث يرى أن هذه الثقة لا تتحقق، إلا إذا تجنبت الأجيال الحالية النظرة التشاؤمية التي نادى بها بعض الفلاسفة، أمثال: شوبنهاور،..إلخ، الذين كانوا يحرضون الآباء على الامتناع عن الإنجاب؛ ظنًا منهم أن الأجيال المستقبلية سوف تمر بظروف سيئة للغاية تحرمهم من تمتعهم

بحقوقهم ورفاهيتهم(141). بالتالي، ينبغي على الأجيال الحالية ألا تنظر النظرة التشاؤمية، وألا تغلق الباب أمام اهتمامها بحقوق الأجيال المستقبلية (142).

ثانيًا، التركيز على الخيار المهمل- نسبيًا – وهو أن ننظر إلى الأجيال المستقبلية على أنهم أصحاب حقوق جماعية وليست حقوقًا فردية فحسب، أو على الأحرى حقوق جيلية Generational Rights تمتلكها الأجيال المستقبلية من خلال ما تتوارثه من الأجيال التي تسبقها من الناحية الزمنية(143).

ثالثًا، تجنب الإضرار بالأجيال المستقبلية، ويتحقق ذلك من خلال قيام الأجيال الحالية باتباع سياسات من شأنها مثلا، منع التلوث أو عدم الإضرار بالبيئة. علاوة على ذلك، ينبغي على الأجيال الحالية المحافظة على الموارد الطبيعية، والمحافظة على الموروثات الثقافية والبيئية، والتحكم في النمو السكاني(144). وأن تقتنع الأجيال الحالية بأنها ملتزمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والموروثات الثقافية والبيئية؛ حتى لا تواجه صعوبة في القيام بهذه المهمة المسندة إليها(145).

بالتالي، يمكننا القول بأن محافظة الأجيال الحالية على الموارد البيئية يعد أمرًا مهمًا ولا غنى عنه، لذا يجد الباحث أن أتباع المذهب الليبرالي يشددون على هذا المطلب. والجدير بالذكر أن أتباع المذهب الليبرالي لم يتوقفوا عند هذا الحد، إذ رأوا أن محافظة الأجيال الحالية على كافة الموارد البيئية، سوف يتحقق على أكمل وجه ممكن من خلال خصخصة كافة الموارد؛ ذلك لأنهم يعتقدون أن خصخصة الموارد سوف تسهم في رعاية الأجيال المستقبلية رعاية تامة، ويظنون أنه لا يوجد مالك لملكية خاصة يحاول أن يقلل من ملكيته(أقصد موارده البيئية).

وتأكيدًا لصدق حديثهم وجدناهم يقولون: إنه من الممكن أن نأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال المستقبلية من خلال السماح بإنشاء أسواق يمكن فيها شراء الأصول ذات العائدات المستقبلية، وكذلك بيعها، وكذا التفكير في الموارد ذات

(ISSN: 2536 - 9555)

الطلب المتزايد في المستقبل من أجل المحافظة على تلك الموارد. وعلى هذا النحو يمكننا الاهتمام – بكل سهولة– بمصالح الأجيال المستقبلية وحمايتها والمحافظة عليها(146).

رابعًا، نظرًا لاعتقاد البعض بأن مستقبل الأجيال المستقبلية يعد مستقبلًا غامضًا كما عرضنا من ذي قبل، فينبغي على الأجيال الحالية أن تترك مساحة للأجيال المستقبلية غير المعروفة، وأن تتيح لهم فرصة استخدام قدراتهم التنموية واهتماماتهم وقراراتهم اللازمة التي يمكن أن يستندوا إليها في حياتهم المستقبلية. وإلحاقًا للحق، فإن الباحث يلاحظ اعتراض البعض على هذا الحل، فها هو" مالتي كريستان جروبر" الذي سبق وأن أقر بإمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق، يؤكد لنا– في موضع آخر– على أن التعامل مع الأمور المجهولة والغامضة التي تخص الأجيال المستقبلية بمثابة عمل مستحيل، بالتالي تراءى له أن مثل هذه الأمور تتطلب التعايش على أرض الواقع مع الاحتياجات والمتطلبات التي تظهر على الساحة(147).

خامسًا، ينبغي على الأجيال الحالية أن تجعل جل همها في تحقيق العدالة تجاه الأجيال المستقبلية وليس تجاه الأجيال الماضية فحسب (148). وتتمثل العدالة في عدم الإضرار بالأجيال المستقبلية (149)، وكذا في دفاع الحكومة والأفراد عن الأجيال المستقبلية وإيمانهما بالقضية ذاتها(150). ومهما يكن من أمر، فإننا نرى أن العدالة تتحقق عندما تشرع الأجيال الحالية في المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم إطلاق العنان لاحتياجاتها الحالية، وإذا آمنت الأجيال الحالية بارتباطها الوثيق الصلة بالأجيال المستقبلية، وإذا أفسحت الأجيال الحالية المجال للأجيال المستقبلية لاتخاذ قراراتهم التي تمثل أهمية عظمى بالنسبة لهم من ناحية (151). وكذا عندما يتم دراسة مشكلة الأجيال المستقبلية بمزيد من الدقة

والتفصيل سواء من جانب المجتمعات المحلية أو العالمية، وسواء من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء من ناحية أخرى (152).

علاوة على ذلك، فأنه من الممكن تحقيق العدالة بين الأجيال، متى نظرنا إلى الجمل الآتية على أنها تمثل مبادئ أخلاقية مشروعة، ولعل من أبرز هذه الجمل ما يلي:(أ) ينبغي علينا أن نحترم المصالح والاحتياجات الخاصة بالأجيال المستقبلية، (ب) ينبغي علينا أن نكون منصفين مع الأجيال المستقبلية، (ج) ينبغي علينا الوفاء بالتزاماتنا تجاه الأجيال المستقبلية، (د) ينبغي علينا عدم الإضرار بالأجيال المستقبلية، (هـ) ينبغي علينا ألا نخطئ في حق الأجيال المستقبلية، (و) ينبغي علينا ألا نتصرف بشكل غير أخلاقي تجاه الأجيال المستقبلية (153).

وإحقاقًا للحق يري الباحث أن معظم الفلاسفة قد اهتموا بالعدالة بين الأجيال، لدرجة أن صار مفهوم العدالة مفهومًا واسع الانتشار وكثيرا ما يتم مناقشته داخل الدوائر الفلسفية (154)، غير أنه وجد أن البعض ذهبوا إلى القول بأنه من الصعوبة بمكان تحقيق العدالة بين الأجيال ولاسيما بين الأجيال الحالية والمستقبلية (155). هذا يعني أنه على الرغم من شيوع مفهوم العدالة بين الأجيال، إلا أن الحديث عنه وعن وطبيعة ومحتوى الواجبات التي يجب على الأجيال الحالية تجاه الأجيال المستقبلية يثير العديد من المناقشات الجدلية(156). فها هو– على سبيل المثال لا الحصر– " لوكاس ماير*" "Lukas Meyer" يخبرنا باستحالة تحقيق العدالة بين الأجيال؛ وذلك لقلة التبادل المباشر بين الأجيال غير المعاصرة لبعضها البعض (157)، ومع ذلك يرى الباحث أنه لا توجد أية غضاضة في الإقرار بأهمية العدالة والنظر إليها على أنها حل من الحلول المقترحة لإشكالية حقوق الأجيال المستقبلية.

(ISSN: 2536 - 9555)

سادسًا، التنمية المستدامة، وذلك لأن التنمية المستدامة يعتبرها البعض، أمثال: روبين أتفيلد" (158)، شرطًا رئيسًا من شروط العدالة من ناحية، كما تسهم في جعل العدالة أمرًا سهل التحقيق من ناحية أخرى (159). علاوة على ذلك، فإن التنمية المستدامة تسهم في المحافظة على الموارد حتى لا يتم استنفاذها(160)، كما تعد عنصرًا أخلاقيًا مهمًا يجب تطبيقه في أيامنا تلك من أجل تحقيق العدالة بين الأجيال بصفة عامة(161).

سابعًا، ينبغي علينا الإقرار بوجود عقد A contract بين الأجيال ككل، يضمن حقوق الأجيال المستقبلية، وكذا علاقة الأجيال الحالية بالأجيال المستقبلية(162). والجدير بالذكر أن هناك فلاسفة عظامًا قد تبنوا فكرة العقد بين الأجيال، فلو نظرنا على سبيل المثال لا الحصر إلى المناقشات الجدلية المعاصرة التي دارت حول فكرة العقد، لوجدنا أن هناك اتجاهين رئيسين قد انشغلا بفكرة العقد، هما: الاتجاه الأول ويمثله " هوبز"، وهو الاتجاه الذي يسعى فيه الأشخاص إلى تحقيق مصلحتهم الخاصة، وبالتالي يرى أنصار هذا الاتجاه أن مهمتهم الرئيسة تكمن في تعظيم المصلحة الذاتية ولا شيء خلاف ذلك. أما الاتجاه الثاني فيمثله" كانط، ومن سار على نهجه أمثال" جون رولز، ويتميز هذا الاتجاه بكونه يسعى إلى ضرورة احترام الأشخاص، لدرجة أنه يرى أننا ملتزمون من الناحية العقلية بأن نحترم الآخرين، كما يصر على ضرورة تبرير احترامنا للآخرين اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والسياسية التي يلتزم بها الجميع بلا استثناء (163).

وإحقاقًا للحق فقد تعرضت فكرة العقد وخصوصًا العقد الذي تبناه " رولز" بين الأجيال لانتقادات عديدة، لعل من أبرزها: أن المتعاقدين لا يتواجدون في نفس الزمن، وبالتالي فهم غير قادرين على عقد أية صفقات أو اتفاقيات متبادلة(164). من ثم، ينبغي علينا رفض فكرة العقد الموجودة بين الأجيال، إلا أننا نجد أن " ستيفن إم جاردنر" يخبرنا بأنه ليس متأكدًا من ضرورة رفض هذه

الفكرة أم لا؟(165). هذا يعني أنه على الرغم من تعرض فكرة العقد بين الأجيال للنقد من قبل البعض، إلا أنها تمثل أهمية عظمى لدى البعض الآخر.

ثامنًا، ينبغي على الأجيال الحالية أن تتبنى سياسات طويلة الأجل من أجل تحقيق رفاهية الأجيال المستقبلية(166)، شريطة ألا تجلب هذه السياسات الفقر للأجيال الحالية. هذا يعني أنه من الواجب على الأجيال الحالية أن تعطي أولوية لمن تقل رفاهيتهم عن الحد المتعارف عليه، وأن تولي اهتمامًا عظيمًا بالفقراء الذين مازالوا على قيد الحياة وأن تعطيهم أهمية لا تقل عن اهتمامها بالأجيال المستقبلية(167). بالتالي، يمكننا القول بأن تحقيق رفاهية الأجيال بصفة عامة والأجيال المستقبلية بصفة خاصة يمكن أن يتحقق على أكمل وجه ممكن متى تم النظر إلى جميع الأشخاص على أنهم متساوون من الناحية الأخلاقية، وذلك لأن معاملتهم كأشخاص متساوين، يستلزم المساواة في حصولهم على الموارد البيئية(168).

والجدير بالذكر أنه حدث خلاف عظيم بين الفلاسفة بشأن تبني سياسات طويلة الأجل من أجل تحقيق الرفاهية للأجيال المستقبلية، فها هم أتباع المذهب النفعي يرفضون رفضًا تامًا تبني سياسات طويلة الأجل، من أجل تحقيق رفاهية الأجيال المستقبلية، مستندين في ذلك إلى اعتقادهم بأن اتباع أية سياسة سوف تحافظ على الموارد من ناحية، وسوف تقلل من الملوثات من ناحية أخرى، بالتالي سوف تتحقق رفاهية الأجيال المستقبلية بلا أدنى شك(169).

تاسعًا وأخيرًا، هناك حل في غاية الأهمية قدمه لنا " ستيفن إم جاردنر" ينص على ضرورة عقد اتفاق دستوري عالمي يهدف إلى تحقيق الخير للأجيال المستقبلية، ويتمثل هذا الاتفاق في دعوة جميع البشر للاشتراك في تحمل مجموعة من المسئوليات والاضطلاع بها، وذلك من أجل تحقيق النفع للأجيال المستقبلية(170). وقد اشترط "جاردنر" اتصاف الاتفاقية بعدة خصائص، لعل

(ISSN: 2536 - 9555)

من أبرزها: (أ) الاستقلالية، بمعنى أن تكون مستقلة عن المؤسسات الأخرى خاصة تلك المؤسسات التي تتحكم فيها العوامل التي تؤدي إلى طغيان الأجيال الحالية على الأجيال المستقبلية. (ب) الشمولية، بمعنى أن تكون الاتفاقية شاملة لعدد كبير من القضايا المتعلقة بالأجيال المستقبلية. (ج) تمثيل الأجيال، بمعنى أن تمثل الاتفاقية الأشخاص الذين من المتوقع أن يعيشوا خلال فترات زمنية مختلفة (171). وحرصًا من" جاردنر" على أهمية عقد اتفاق دستوري عالمي، وجدناه يؤكد على أن أية محاولة شخصية تطوعية تتم إما بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق خير الأجيال المستقبلية، لا تمكننا من التوصل إلى حل كاف أو مستدام بأية حال من الأحوال(172).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة مهمة من النتائج، لعل من أبرزها ما يلي:

- يعد الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية موضوعًا رئيسًا من الموضوعات التي اهتمت بها فلسفة العلم المعاصرة؛ نظرًا لانشغال أغلب مناصري الأخلاقيات البيئية في الوقت الحالي بالسؤال عن: أحقية الأجيال المستقبلية في التمتع بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية أم لا؟.

- يمثل الحديث عن حقوق الأجيال المستقبلية إشكالية يصعب حلها؛ إذ إن مناصري الأخلاقيات البيئية قد انقسموا إلى اتجاهين متعارضين: أحدهما يؤيد تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية، وثانيهما يرفض تمامًا تمتع الأجيال المستقبلية بأية حقوق على الإطلاق.

- استند كلا الاتجاهين اللذين ناقشا مسألة إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة للأجيال الحالية إلى عدد لا بأس من الحجج التي تؤيد رأيهما، والأخطر من ذلك هو اعتقاد كل اتجاه من هذين الاتجاهين بكونه على صواب وأن الاتجاه المتعارض معه المخطئ لا محالة.

- على الرغم من استناد كلا الاتجاهين اللذين سبق وأن ذكرنهما عند الحديث عن إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية إلى مجموعة من الحجج الداعمة لرأيهما، إلا أن الباحث لاحظ أن الحديث عن إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية نتج عنه تحديات لا حصر لها، كما لاحظ أن بعض الفلاسفة كان في حالة تأرجح عند حديثهم عن إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال المستقبلية. إن ما يؤكد على صدق هذا الكلام، هو أننا لو نظرنا- على سبيل المثال لا الحصر- إلى كل من "شاليت"، و"إليوت"لوجدناهما يوافقان على إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية تمامًا تارة، ويرفضان إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية تارة أخرى.

- إن ادعاء كلا الاتجاهين- سالفي الذكر- بكونهما على صواب نتج عنه تحديات لا حصر لها، الأمر الذي أدي بدوره إلى صعوبة أي الاتجاهين على صواب. غير أن الباحث قد توصل إلى رأي قاطع مؤداه: أنه من الممكن تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة تمامًا لحقوق الأجيال الحالية. والجدير بالذكر أن الباحث لم يتوقف عند هذا الحد، حيث راح يدلل على صدق رأيه معتمدًا في ذلك على مجموعة من الحجج التي تؤيد موقفه الذي تبناه.

- على الرغم من إقرار الباحث الصريح بأن الحديث عن إمكانية تمتع الأجيال المستقبلية بحقوق مماثلة لحقوق الأجيال الحالية والذي نتج عنه إشكالية يصعب حلها، إلا أن الباحث حاول- قدر جهده- التوصل إلى مجموعة من الحلول أو الاقتراحات التي تسهم بشكل مباشر في إنهاء هذه الإشكالية. وإحقاقًا للحق فقد أعرب الباحث عن أنه مهما توصل إلى حلول أو اقتراحات تسهم في

(ISSN: 2536 - 9555)

إنهاء الإشكالية، إلا أنه يرى أن هذه الإشكالية بحاجة إلى حلول أخرى خلاف التي توصل إليها.

هوامش الدراسة

1- T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment", Springer. P.48

2- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People", Journal of applied philosophy, Vol.6. No.2.p.159

3- Campos. S. A (2018) " Intergenerational Justice Today ", Philosophy Compass, John Wiely& Sons Ltd.p.4

4- T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment",p.49

5-Ibid.p.48

* فيلسوف أمريكي(1935– 2018)، يهتم بالدراسات الفلسفية المتعلقة بالبيئة، وللمزيد راجع (http://gadfly.igc.org/).

6- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" , (ed) Jamieson. D, Blackwell.p.377

7- Ibid,p.383

8- Ibid,p379

9- Ibid.p.383

10-Ibid,p.377

* فيلسوفه معاصرة ركزت جل أعمالها على الدراسات البيولوجية، للمزيد راجع (https://biology.nd.edu/people/kristin-shrader-frechette/.)

** عالم أمريكي(1915–2006) متخصص في الفيزياء النووية، للمزيد راجع (https://www.atomicheritage.org/profile/alvin–m–weinberg)

11- Frechette. K.H (2002) "Environmental Justice:Creating Equality, reclaiming Democracy",Oxford. University Press, pp.95-96

12- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" ,p.377

13- T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment",p.43

14- Thompson. J (2009) "Intergenerational Justice: Rights and Responsibilities in an Intergenerational Polity", Routledge,p.103

15- T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment",p.43

16- Thompson. J (2009) "Intergenerational Justice: Rights and Responsibilities in an Intergenerational Polity",p.103

17- T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment",p.43

18- Ibid.p.44

19- Ibid,p.45

* فيلسوف معاصر، يهتم بالأخلاق البيئية، للمزيد راجع

(https://www.cardiff.ac.uk/people/view/135184-attfield-robin)

20-Attfield. R (2014) "Environmental Ethics and Intergenerational Equity" Inquiry.Vol.41.p.207

21- Ibid.p209

* فيلسوفه ورئيس قسم الاقتصاد، وتهتم بالقضايا المتعلقة بالاقتصاد، للمزيد راجع

https://www.independent.org/aboutus/person_detail.asp?id=843.

**تعمل أستاذا مساعدًا للفلسفة بجامعة وارسو، تهتم بالأخلاق البيئية، للمزيد ر اجع

https://www.worldeconomics.com/Authors/Joanna%20Pasek.author?AID=198

22-Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" , Oxford University Press.p.15

23- Ibid.loc.cit

24- De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" ,Rutledge, London and New York.p.114

25- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot". Journal of applied philosophy, Vol.9. No.1.p107

*فيلسوف سياسة، ورئيس قسم حقوق الإنسان بالجامعة العبرية بالقدس، وللمزيد راجع

https://www.avnerdeshalit.com.

26- Ibid.pp110-111

27- De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations"p.120

28- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p108

29- Ibid,p109 & see alsoo De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" p.120

(ISSN: 2536 - 9555)

30- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot". P.108
31- Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice " in. Hand book of Intergenerational Justice, (Ed) Tremmel, J.C. Cheltenham, Uk. Northampton. P54
32- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p.15
33- Birnbacher. D (2006) "Responsibility for Future Generations-Scope and Limits" in. Hand book of Intergenerational Justice, (Ed) Tremmel, J.C, Cheltenham, Uk.Northampton,p.24
34- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy",p379
35- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" , p.15

* فيلسوف استرالي، يهتم بالبيولوجيا، والأخلاق البيئية، وللمزيد راجع
https://www.usc.edu.au/staff-repository/pro-vice-chancellor-international-and-quality-professor-robert-elliot

36- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People", p.159
37- Ibid, p.160
38- Campos. S. A (2018) " Intergenerational Justice Today ", p.3

*فيلسوف ألماني، يهتم بالقضايا البيئية، للمزيد راجع
(https://uni-tuebingen.de/en/76935)

39- Tremmel. J.C (2009) "A Theory of Intergenerational Justice", London. Sterling, VA, p.49

**فيلسوفه نيوزيلنديه (1925–2012)، تهتم بالأخلاق البيئية
https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/baier-annette-1929.

40- De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations",p114

*فيلسوف أمريكي (1926–2004)، يهتم بالقضايا الأخلاقية والقانونية، وللمزيد راجع
https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/feinberg-joel-1926-2004.

41- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p.21
42- Gosseries. A (2008) "On Future Generation Future Rights", The Journal of Political Philosophy, Vol.16, No.4.p.454

43- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People",p.159 & see also Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/

44- Tremmel. J.C (2009) "A Theory of Intergenerational Justice",p35

**فيلسوف أمريكي(1933–00)، يهتم بالقضايا الأخلاقية والبيئية، للمزيد راجع https://philosophy.ku.edu/richard-t-degeorge

45- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People",p161

*** فيلسوف(1937–2001)، يهتم بالقضايا الأخلاقية والسياسية والاجتماعية، وللمزيد http://www2.oberlin.edu/alummag/oamcurrent/oam_summer2002/alumni_losses_care.htm.(

46- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" ,p383

47- Birnbacher. D (2006) "Responsibility for Future Generations-Scope and Limits" in. Hand book of Intergenerational Justice, pp26-27

* فيلسوف ألماني، للمزيد راجع

http://www.philosophie.hhu.de/en/professorships/further-professors-and-privatdozierende/prof-dr-dieter-birnbacher.html

48-- Ibid,p23

*** فيلسوف ألماني(1903–1993)، للمزيد راجع

https://www.nytimes.com/1993/02/06/nyregion/hans-jonas-influential-philosopher-is-dead-at-89.html.

49- Ibid,p25

50- Thompson.J (2017) "The Ethics of Intergenerational Relationships", Canadian Journal of Philosophy, Routledge.p.3

51- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" ,p378

52-Thompson. J (2009) "Intergenerational Justice: Rights and Responsibilities in an Intergenerational Polity",p101

53- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p105

54- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" , p380

55- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p105

*أستاذ الفلسفة بجامعة مالمو السويدية، للمزيد راجع

https://www.researchgate.net/profile/Johan_Braennmark.

(ISSN: 2536 - 9555)

56- Brannmark. J (2015) "Future Generations as Rightholders", Critical Review of International Social and Political philosophy, Routledge Taylor& Francis Group.p.5

*فيلسوفة استرالية معاصرة، تعمل بجامعة لا تروب، وتهتم بالقضايا السياسية والفلسفية المتعلقة بالبيئة، وللمزيد راجع

https://www.jannathompson.com.au/curriculum-vitae/

57- Thompson.J(2017) "The Ethics of Intergenerational Relationships" ,p.1

58- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p.107

59- Brannmark. J (2015) "Future Generations as Rightholders", Critical Review of International Social and Political philosophy,p.1

60- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot, p105

61- Ibid,p108

62- Ibid.loc. cit

63- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People",p159

64- Gosseries. A & Meyer. L.H (2009)"Introduction - Intergenerational Justice and Its Challenges" In "Intergenerational Justice",(ed), Gosseries. A& Meyer. L.H Oxford. University Press. P.3

65- Vanderheiden. S (2006) "Conservation, Foresight, and the Future Generations Problem", Inquiry, Vol.49, No.4.p345

66-Meyer, L.H. M & Roser, D (2009)"Enough For the Future", in, Intergenerational Justice, (ed) Gosseries, A &. Meyer, L.H Oxford University Press.p229

67- Partridge. E (2002) "The Future - For Better or Worse", Environmental Values 11, the white Horse Press. Cambrideg,p78

68- Sackris. D (2006) " Genetic Modification and Future Generations", Macalester Journal of Philosophy, Vol.15.p38

69- Vanderheiden. S (2006) "Conservation, Foresight, and the Future Generations Problem",p342

70- De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" ,p117

71- Attfield. R (2014) "Environmental Ethics and Intergenerational Equity" Inquiry.p210

*فيلسوف ألماني(1974–000)، يهتم بالقضايا القانونية، وللمزيد راجع

https://www.unilu.ch/fakultaeten/rf/professuren/gruber-malte/mitarbeitende/prof-dr-malte-gruber/.

72- Christian Gruber.M (2011) "What Is It Like to Be Unborn? Our Common Fate With Future Generations" in.Efficiency, Sustainability, and Justice to Future Generations, (Ed) Mathis, K, Springer,p130

*فيلسوفه ألمانية، للمزيد راجع

(https://www.philosophie.hu-berlin.de/en/personen-en/mitarbeiter/1682296)

73- Meyer. K. (2017) "The Claims of Future Persons", Springer,p58

74- De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations",p118 &see also De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p.108

**يعمل أستاذًا للفلسفة، يهتم بالأخلاق البيئية، وللمزيد راجع

https://philosophy.nd.edu/people/faculty/james-sterba/.

75- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p108

76- Meyer, L.H. M & Roser, D (2009)"Enough For the Future", in, Intergenerational Justice,p233

77- Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/)

78- Frechette. K.H (2002) "Environmental Justice:Creating Equality, reclaiming Democracy",p96

79- Ibid,p97

80- Meyer. K. (2017) "The Claims of Future Persons",p43

81- Ibid,p58

*محامية أمريكية، وللمزيد راجع

https://www.law.georgetown.edu/faculty/edith-brown-weiss/.

82- Brannmark. J (2015) "Future Generations as Rightholders", Critical Review of International Social and Political philosophy, pp8-9

83- Gosseries. A & Meyer. L.H (2009)"Introduction - Intergenerational Justice and Its Challenges" In "Intergenerational Justice",pp4-5

84- Partridge. E (2002) "The Future - For Better or Worse",p80

85- Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice " in. Hand book of Intergenerational Justice,p.53

(ISSN: 2536 - 9555)

86- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p.14
87- Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice " in. Hand book of Intergenerational Justice,p58
88- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p109

* يعمل أستاذا للعلوم السياسية، وللمزيد راجع
.(https://polisci.ucla.edu/people/thomas-schwartz)

89- Partridge. E (2002) "The Future - For Better or Worse",p82
90- Carter. A (2001) "Can We Harm Future People?", Environmental Values, Vol.10.p431
91- Meyer, L.H. M & Roser, D (2009)"Enough For the Future", in, Intergenerational Justice,p228
92- Christian Gruber.M (2011) "What Is It Like to Be Unborn? Our Common Fate With Future Generations" in.Efficiency, Sustainability, and Justice to Future Generations,p126
93- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p109
94- Birnbacher. D. (2009) "What Motivates Us to Care for the (Distant) Future ?" In. "Intergenerational Justice",(ed) Gosseries. A &Meyer. L. H. Oxford. University Press. Pp282-283
95-Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" , p382
96- Christian Gruber.M (2011) "What Is It Like to Be Unborn? Our Common Fate With Future Generations" in.Efficiency, Sustainability, and Justice to Future Generations,p127
97- Gosseries. A (2008) "On Future Generation Future Rights",p450
98- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p19
99-Partridge. E (2002) "The Future - For Better or Worse",p76
100- Gosseries. A (2008) "On Future Generation Future Rights",p450
101- Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice " in. Hand book of Intergenerational Justice,p55
102-Gosseries. A (2008) "On Future Generation Future Rights",p450
103- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy, p.381 & see Also De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" ,p115
104- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People", p164

105- Frechette. K.H (2002) "Environmental Justice:Creating Equality, reclaiming Democracy",p100
106- Attfield. R (2014) "Environmental Ethics and Intergenerational Equity",p208
107- Ibid,p209
108 Thompson. J (2009) "Intergenerational Justice: Rights and Responsibilities in an Intergenerational Polity",p111
109- Birnbacher. D (2006) "Responsibility for Future Generations-Scope and Limits" in. Hand book of Intergenerational Justice,p23
110- Thompson.J (2017) "The Ethics of Intergenerational Relation-ships",p.2
111- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p105
112- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy"pp380-381
113-De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" ,Rutledge, p.65

*يعمل أستاذا للفلسفة،و يهتم بالقضايا البيئية، وللمزيد راجع

https://glasgow.academia.edu/AlanCarter.

114 -Carter. A (2001) "Can We Harm Future People?",p429

**فيلسوف إنجليزي، يهتم بالأخلاق التطبيقية، للمزيد

https://phil.washington.edu/people/stephen-gardiner.

115- Gardiner. M.S (2017) " The threat of intergenerational extortion: on the temptation to become the climate mafia, masquerading as an intergenerational Robin Hood", Canadian Journal of Philosophy. Nol.47. p390
116- Tremmel. J.C (2009) "A Theory of Intergenerational Justice",p.46
117- Vanderheiden. S (2006) "Conservation, Foresight, and the Future Generations Problem",p.337

*فيلسوف استرالي، يهتم بالأخلاق التطبيقية، للمزيد راجع

https://www.telegraph.co.uk/news/obituaries/1469969/John-Passmore.html

118- Birnbacher. D. (2009) "What Motivates Us to Care for the (Distant) Future ?" In. "Intergenerational Justice",p.285
119- T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment",p143
120- Elliot. R (1989) "The Rights of Future People",p160

(ISSN: 2536 - 9555)

121- Frechette. K.H (2002) "Environmental Justice:Creating Equality, reclaiming Democracy",p.96

122- Thompson.J (2017) "The Ethics of Intergenerational Relationships",pp.1-2

123- Thompson. J (2009) "Intergenerational Justice: Rights and Responsibilities in an Intergenerational Polity", p.107

124- Thompson.J (2017) "The Ethics of Intergenerational Relationships",p.1

125- Sackris. D (2006) " Genetic Modification and Future Generations",p34

126- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p107

127- Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice " in. Hand book of Intergenerational Justice,p59

128- Carter. A (2001) "Can We Harm Future People?",p429

129- De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" ,pp75-76

130- De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot".p105

131 -Ibid,p106

132 -Brannmark. J (2015) "Future Generations as Rightholders", Critical Review of International Social and Political philosophy,p.6

133 Elliot. R (1989) "The Rights of Future People",p.160

*فيلسوف معاصر، يهتم بالقضايا الأخلاقية، وللمزيد

https://uclouvain.be/fr/chercher/hoover/axel-gosseries.html.

134 -Gosseries. A (2008) "On Future Generation Future Rights",pp.449-450 & see also Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/)

135 -Campos. S. A (2018) " Intergenerational Justice Today ",p.3

136- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" ,p.379

137- ardiner. M.S (2014) "A Call for A Global Constitutional Convention Focused on Future Generations", Ethics' and International Affairs, Vol.28, No.3.p.302

138- Gardiner. S.M (2009) "A Contracat on Future Generations?" In. "Intergenerational Justice",(ed) Gosseries. A &Meyer. L. H. Oxford. University Press.p81

139- Gardiner. M.S (2014) "A Call for A Global Constitutional Convention Focused on Future Generations",p.302

140- Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment",p.142

141- Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/)

142- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" ,p.383

143- Brannmark. J (2015) "Future Generations as Rightholders",p.1

144- Carter. A (2001) "Can We Harm Future People?, p.429

145- Vanderheiden. S (2006) "Conservation, Foresight, and the Future Generations Problem",p.345

146- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" , p.379

147- Christian Gruber.M (2011) "What Is It Like to Be Unborn? Our Common Fate With Future Generations" in.Efficiency, Sustainability, and Justice to Future Generations,p.131

148- Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/

149- Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment", p.45

150- Ibid,p48

151- Christian Gruber.M (2011) "What Is It Like to Be Unborn? Our Common Fate With Future Generations" in.Efficiency, Sustainability, and Justice to Future Generations,p.126

152-- Ibid.p134

153- Tremmel. J.C (2009) "A Theory of Intergenerational Justice",p.46

154- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment", p11

155- Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice " in. Hand book of Intergenerational Justice, p.53

156- Campos. S. A (2018) " Intergenerational Justice Today ",p.1

*فيلسوف معاصر، يهتم إلى حد عظيم بالقضايا الأخلاقية والسياسية المعاصرة، للمزيد راجع

https://homepage.uni-graz.at/en/lukas.meyer/

157- Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/)

(ISSN: 2536 - 9555)

158- Attfield. R (2014) "Environmental Ethics and Intergenerational Equity", p207
159 -Ibid,p214
160- Vanderheiden. S (2006) "Conservation, Foresight, and the Future Generations Problem", p342
161- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" , p.46
162- Gardiner. S.M (2009) "A Contracat on Future Generations?" In. "Intergenerational Justice",p77
163- Ibid.p79
164- Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy", p.382
165- Gardiner. S.M (2009) "A Contracat on Future Generations?" In. "Intergenerational Justice", p.116
166- Attfield. R (2014) "Environmental Ethics and Intergenerational Equity", p212
167- Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" ,p.89
168- Gardiner. M.S (2017) " The threat of intergenerational extortion: on the temptation to become the climate mafia, masquerading as an intergenerational Robin Hood",p.385
169- Carter. A (2001) "Can We Harm Future People?" pp.431-432
170- Gardiner. M.S (2014) "A Call for A Global Constitutional Convention Focused on Future Generations",p.305
171- Ibid, pp.310-311
172- Ibid.p307

قائمة المصادر و المراجع

1. Attfield. R (2014) "Environmental Ethics and Intergenerational Equity" Inquiry.Vol.41.

2. Beckerman.W & Pasek.J (2003) "Justice, Posterity, and the Environment" , Oxford University Press.

3. Beckerman. W (2006) "The Impossibility of A Theory of Intergenerational Justice" in. Hand book of Intergenerational Justice,(Ed) Tremmel, J.C.Cheltenham,Uk.Northampton

4. Birnbacher. D (2006) "Responsibility for Future Generations-Scope and Limits" in. Hand book of Intergenerational Justice,(Ed) Tremmel,J.C, Cheltenham,Uk.Northampton

5. Birnbacher. D. (2009) "What Motivates Us to Care for the (Distant) Future ?" In. "Intergenerational Justice",(ed) Gosseries. A &Meyer. L. H. Oxford. University Press.

6. Brannmark. J (2015) "Future Generations as Rightholders", Critical Review of International Social and Political philosophy, Routledge Taylor& Francis Group.

7. Campos. S. A (2018) " Intergenerational Justice Today ", Philosophy Compass, John Wiely& Sons Ltd.

8. Carter. A (2001) "Can We Harm Future People?", Environmental Values, Vol.10.

9. Christian Gruber.M (2011) "What Is It Like to Be Unborn? Our Common Fate With Future Generations" in.Efficiency, Sustainability, and Justice to Future Generations, (Ed) Mathis, K, Springer.

(ISSN: 2536 - 9555)

10. De- Shalit. A (2005) "Why Posterity Matters: Environmental Policies and Future Generations" ,Rutledge, London and New York.

11. De-shalit. A (1992) "Community and the Rights of Future Generations:A Reply to Robert Elliot". Journal of applied philosophy, Vol.9. No.1

12. Elliot. R (1989) "The Rights of Future People", Journal of applied philosophy, Vol.6. No.2.

13. Frechette. K.H (2002) "Environmental Justice:Creating Equality, reclaiming Democracy",Oxford. University Press.

14. Gardiner. M.S (2014) "A Call for A Global Constitutional Convention Focused on Future Generations", Ethics' and International Affairs, Vol.28, No.3.

15. Gardiner. M.S (2017) " The threat of intergenerational extortion: on the temptation to become the climate mafia, masquerading as an intergenerational Robin Hood", Canadian Journal of Philosophy. Nol.47.

16. Gardiner. S.M (2009) "A Contracat on Future Generations?" In. "Intergenerational Justice",(ed) Gosseries. A &Meyer. L. H. Oxford. University Press.

17. Gosseries. A & Meyer. L.H (2009)"Introduction - Intergenerational Justice and Its Challenges" In

"Intergenerational Justice",(ed), Gosseries. A& Meyer. L.H Oxford. University Press.

18. Gosseries. A (2008) "On Future Generation Future Rights", The Journal of Political Philosophy, Vol.16, No.4.

19. Meyer, L.H. M & Roser, D (2009)"Enough For the Future", in, Intergenerational Justice, (ed) Gosseries, A &. Meyer, L.H Oxford University Press.

20. Meyer. K. (2017) "The Claims of Future Persons", Springer

21. Meyer. L (2015) " Intergenerational justice", (https://plato.stanford.edu/entries/justice-intergenerational/)

22. Partridge. E (2001) "Future Generations" in. A Companion to Environmental Philosophy" , (ed) Jamieson. D, Blackwell.

23. Partridge. E (2002) "The Future - For Better or Worse", Environmental Values 11, the white Horse Press. Cambrideg.

24. Sackris. D (2006) " Genetic Modification and Future Generations", Macalester Journal of Philosophy, Vol.15.

25. T Hooft. H. Ph.V(1999) "Justice to Future Generations and the Environment", Springer.

26. Thompson. J (2009) "Intergenerational Justice: Rights and Responsibilities in an Intergenerational Polity", Routledge.

(ISSN: 2536 - 9555)

27. Thompson.J (2017) "The Ethics of Intergenerational Relationships", Canadian Journal of Philosophy, Routledge.

28. Tremmel. J.C (2009) "A Theory of Intergenerational Justice", London. Sterling, VA

29. Vanderheiden. S (2006) "Conservation, Foresight, and the Future Generations Problem", Inquiry, Vol.49, No.4.